علة الحكم والتسمية في علم التلاوة برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية

أ.م.د. عبدالله علي عباس الحديدي
جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

تاريخ الاستلام تاريخ القبول
٢٠١٣/١/١٣ ٢٠١٣/٤/٣

الملخص

بحثت الدراسة في علل الاحكام الصوتية المتعلقة بطبيعة الاداء اللفظي للنص القرآني من حيث تنوعها وتقارب بعض الاصوات في طبيعة الاداء لتقارب مسبباتها وعللها الباعثة لها واختلاف اخرى نظرا لخصوصيتها وتعلقا بالطبيعة النطقية لذاتية الحرف صفة ومخرجا اللذان افضيا الى تحكم في طبيعة الاداء لا يمكن تجاوزها دون مراعاة لهذه الخصوصية النطقية.

المقدمة

الحمد كله له تعالى والصلاة وأفضل التسليم على نبيه الكريم محمد وآله وصحابته الكرام وبعد...

لقد نصّ القرآن الكريم على خصوصيته النطقية بقوله تعالى : ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ لذا لم يكن القرآن في أداءه الأسلوبي في رصف الأحرف والكلمات والجمل معجزاً على وجه الحصر وإنما على ما يبدو كانت لظاهرته القرآنية التي تواترت عن الجيل الأول من الصحابة رواية عن النبي(ﷺ) إلى يومنا هذا هي ظاهرة تحمل في طياتها ملمحاً إعجازياً متجاوزاً بخصوصيته المتعالية كل الظواهر الصوتية التي تتمثل بالنصوص اللغوية خصوصاً الشعرية منها وكذا النثرية بالرغم مما هي عليه من العبقرية البشرية من النظم لهذه النصوص الأدبية الرفيعة الشأن فجاءت هذه الدراسة لتفتح آفاق للباحثين في بعض جوانبها وتثير جدلاً لا تدعي أنها أول من بدأه ولكنها قد تكون الأكثر تساؤلاً عن كثير من الخصوصية التي تميزت به بعض الأحكام النظرية تجاوزاً لطبيعة عللها التي شكلتها لرواية تعد الأكثر شيوعاً في عالمنا العربي والإسلامي فكان لها أن تُسلط النظر على قواعد الصوت في علم التلاوة كاشفة في آليات بحثها المُمَثلة بالتحليل والنقد والمقارنة أحياناً عن العلل الداعية إلى هذا التشكّل الصوتي الذي امتازت به إحدى روايات قراءة القرآن الكريم وهي رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية فكانت هذه الدراسة بطبيعتها منحصرة في الغائية الصوتية المحضة سواء كان منطلقها الحرف أو الحركة أو كليهما معاً ولم تتبع المعنى البلاغي الإعجازي المتعلق بالأداء الصوتي للأحرف والكلمات القرآنية بالرغم من تعلقها بأحكام التلاوة في هذه الرواية الذي تناولته كتب الإعجاز والتفسير واللغة والتي تُعد بالنسبة للباحث طريقاً بحثياً آخر فرضته بعض الظواهر الصوتية لهذه الرواية التي لا يمكن أن تُفسر إلّا برابط الدلالة والمعنى بعيداً عن علل الصوت المحضة [١] التي تبدو واضحة جلية في ثباتها عند تشخيصها في السياقات القرآنية للنصوص اللغوية الأخرى في حين نجدها أكثر إبهاماً وغموضاً عند مجيئها مخالفة لقواعد الصوت التي تحكم هذه الرواية في قراءة النصّ القرآني والتي لا تُفسر دون ربطها بالسّياقات القرآنية التي كانت محلّاً لها فهي تُعد المنطقة الأكثر بياناً لهذا الإبهام وهذه الاستثناءات ، وهذه الرؤية فرضتها طبيعة هذه الدراسة دون الدخول في تفصيلاتها لبعدها عن محور موضوعها كما كان لهذه الدراسة رؤيتها الخاصة في بعض الأحيان في علل

(١) وهو ما تناولناه في بحثنا المكمّل لهذه الدراسة الملامح الاعجازية في علل الاحكام الاستثنائية في التلاوة وكتابنا التفسير الصوتي للقرآن الكريم .

الصوت التي قامت عليها كثير من الأحكام في هذه الرواية فجاءت بقراءة قد تبدو أكثر تجاوزاً في بعض جوانبها لما هو معروف عنها من تعليلات القدماء .

وهذه الدراسة بما تناولت من مباحث لهذه الرواية تهم الأكاديمي المختص سواء كان طالباً متلقياً أم مدرساً محاضراً أما الطالب ففي هذه الدراسة جمع ما بين الأحكام ودرس الصفات والمخارج اللذين هما مدار الدرس العلمي والبحث في عللها هنا إنما هو بيان لأهميتها وغرساً لها في ذهن الطالب كما تتبري أهميتها للباحث في علم الصوت القرآني والأستاذ المحاضر إذ تذهب بهما إلى أبعد مما أعتادا عليه لما يثار لديهما من تساؤلات علمية عن بعض العلل الغامضة وبعد لا يخلو أي جهد إنساني مهما بلغ ذروة الكمال من خطأ و زلل إنما الكمال لله وحده وسبحانه أسأل التوفيق فإنه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول

المسائل المتعلقة بعلّة الحكم والتسمية في تلاوة بعض الأحرف المخصوصة

المسألة الأولى : أحكام النون الساكنة والتنوين

أولاً : الإظهار الحلقي : يُعرّف بأنه إخراج كلُّ حرف من مخرجه من غير غنة زائدة عن أصل لزومها [١] .

علّة الحكم :

لهذا الحكم علل عدَّة ذُكرت متفرقة كالآتي :

أ. تباعد المخارج :

من العلل الرئيسية هي التباعد بين مخرج النون ومخرج أحرف الإظهار فلم يحسن الإدغام معها لعدم وجود مسوغ له، ولا الإخفاء لأنه قريب من الإدغام، ولا القلب لأنه وسيلة إلى الإخفاء [٢] ، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار الذي هو الأصل [٣] ، كما لا يوجد بين النون وأحرف الحلق تجانس يستوجب الإدغام

---

(١) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية ط٤، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ٤٢٥هـ -٢٠٠٤م) : ٢٦. و مصطفى سليمان الطائي، بداية البداية في أحكام التجويد وهي الغاية، دار الكتب والوثائق ببغداد (الموصل: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) : ٤١، و نادر موسى، قواعد وأحكام التلاوة والتجويد للمتعلم والمستفيد، ط١، دار الإسراء (عمان : ٢٠٠٤م) : ٣٣.

(٢) ينظر: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، هداية القاريء إلى تجويد كلام الباريء، مكتبة طيبة (المدينة المنورة : ١٤٠٩هـ) : ١٦١.

(٣) ينظر: محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد، ط١، دار ابن الهيثم (القاهرة : د.ت) : ٦٩.

أو الإخفاء فتعيّن الإظهار [١] ، فنرى هنا أن انعدام التجانس هو تبع لبعد المخرج بين النون وأحرف الحلق إذ يختلف الآداء الصوتي بإختلاف المخارج .

ب. طبيعة النطق :

يُعلل الإظهار بأن النون والتنوين لا يحتاجان إلى كلفة ومعالجة في الإخراج كحروف الحلق التي تحتاج إلى عناية في النطق لتحقق مخرجها من الحلق [٢] ، لهذا السبب حصل بينهما وبينهن تباين لم يحسن معه الإخفاء كما لم يحسن الإدغام إذ هو قريب منه فوجب الإظهار الذي هو الأصل [٣].

ج. تنوع المخرج :

هناك من علّله مع بعد المخرج بعلّة أخرى وهي تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه [٤] .

والذي يبدو أن التنوع لا أثر له من الصحة في تعليل حكم الإظهار بل العلّة التي منعت النون من الإدغام والإخفاء والإقلاب في أحرف الحلق هي بعد المخرج والتنوع إنما هو تنوع في البعد لذلك نجد من العلماء من نصَّ على أن الإظهار يتأثر بهذا التنوع حسب بعد كل مخرج من مخارج الحلق فهو على مراتب أعلاها مع الهمزة والهاء وأوسطها مع العين والحاء وأدناها مع الغين والخاء [٥] ، لذلك يترجح أن علّة الإظهار هي بعد المخرج وإنما تتأثر طبيعة الإظهار بتنوع البعد وأما اختلاف طبيعة النطق ما بين النون وأحرف الحلق إنما يعود

---

(١) ينظر: عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، ط ٥، دار الحرمين (الرياض : ١٤٠٨هـ) : ٥٥ .

(٢) ينظر : أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد، ط١، دار كنوز أشبيليا (الرياض : ١٤١٣هـ - ٢٠٠٩م) : ٤٠ .

(٣) ينظر : عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية، ط١، دار الارشاد (حمص : ٢٠٠٥ م) : ٦٥ .

(٤) ينظر : أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث (د. م : ٢٠٠٥ م) : ١٣٠، و ملا علي القاري المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، تحقيق أسامة عطايا، ط ١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م) : ٢٠٧ .

(٥) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، ط١، مركز فجر للطباعة (القاهرة : ٢٠٠٥م) : ١٢٦.

لإختلاف أعضاء آلة النطق ما بينهما التي تُمثّل المخارج الرئيسة [١] لكليهما والمفسِّرة بِبُعد المخارج أيضاً فليس لطبيعة النطق أثر ظاهر بذاته في علّة الإظهار هنا .

علّة التسمية :

أما علّة التسمية بالإظهار الحلقي فهناك من يرى أنه ليتميز عن الإظهار الشفوي[٢]، فالتعليل الأدق على ما يبدو أن سبب تسميته اظهاراً لظهور النون الساكنة والتنوين عند ملاقاة أحد هذه الحروف الستة وسمي حلقياً لأن الحروف الستة تخرج من الحلق [٣] ، وإنما جاء التمايز بينها في التسمية كتحصيل حاصل لأن التسمية الاصطلاحية تتعلق بالمسمّى المختلف هنا بإختلاف المخارج فاختلفت بذلك الاختلاف .

ثانياً : الإدغام : ويُعرَّف بأنه التقاء حرف ساكن بمتحرك بحيث يصيران حرفاً مشدداً واحداً بلا فصل من جنس الثاني [٤] ، ذاتاً وصفة أو ذاتاً لا صفة [٥] .

---

(١) ينظر : غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد، ط ١، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية (جدة : ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م) : ٩.

(٣) ينظر : محمد أمين عثمان، دليل الترتيل، ط١ (د . م : ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م) : ١٦٨.

(٣) ينظر : عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٥٥ .

(٤) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن، ط١، دار بن حزم (القاهرة : ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م) : ١٧٢ .

(٥) جئنا بزيادة : (ذاتا وصفة أو ذاتاً لا صفة) شرحاً لمعاني وأقسام الإدغام فـ(أو) هنا ترديدية والتعريف كان تعريفاً بالذاتيات فلا يجوز دخولها لعدم جواز التردد في الماهية، ينظر: عبد الملك عبد الرحمن السعدي، الشرح الواضح المنسق لنظم السلم المرونق، ط١، دار الأنبار (بغداد : ١٤١٧هـ–١٩٩٦ م) : ٢٢. و شروط صحة تقسيم المفرد الكلي إلى جزئيين : محمد محيي الدين عبد الحميد، رسالة الآداب في علم اداب البحث والمناظرة، ط ٧ (مصر: ١٣٧٨هـ–١٩٥٨م) : ٢٩– ٣٠، وإلى أصل التعريف في الكتب الآتية : عبد الفتاح المرصفي، المختصر الوافي من هداية القاريء إلى تجويد كلام الباريء، أختصره علي محمد الجيوسي، ط ١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (١٤٣١هـ – ٢٠١٠م) : ٢٧، وأبو محمد صفوت الزيني، البيان السديد في أحكام القراءة والتجويد، دار الحديث (القاهرة : د. ت) : ١١٠ .

(٣) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد، ط ٨ (عمان : ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م) : ٥٠ وسعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٧٦.

(٤) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٢٩.

علّة الحكم :

علل إدغام النون الساكنة والتنوين تتباين بتباين ما تدغم فيه من أحرف وكالآتي :

أولاً : إدغام النون الساكنة والتنوين مع النون :

علّة إدغام النون الساكنة في النون هو التماثل هذه عبارة كثير من المعاصرين [١] ، وهناك من عبّر بأنه من باب إدغام المثلين [٢] ، والتعبير الأدق في تعليل الحكم هو لاجتماع المثلين والأول ساكن ، ذلك أن التماثل وحده لا يكفي إذا لم يكن اجتماع في النطق، وأما وصفه بإدغام المثلين فيصدق على الإدغام الكبير والمطلق [٣] ، إذا لم يقيد بأن الأول ساكن.

ثانياً : إدغام النون الساكنة والتنوين مع الميم :

كان لتعليل إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم عدة آراء وهي :

أ. علّة الإدغام في الميم الاشتراك في الغنة [٤] .

ب. علّة الإدغام في الميم هي التقارب في المخرج [٥] .

ج. وهناك من عللها بالتجانس (الاشتراك) [٦] ، مع الميم في مخرج الغنة وفي جميع الصفات الصفات وكذلك التقارب النسبي في المخرج [٧] .

فهذه التعليلات تتمحور حول علّتين التماثل في الصفات والتقارب في المخرج لكن التعليل الأول باين التعليل الثالث في علاقة النون بالميم من حيث الغنة حيث ينصُّ على أن هناك اشتراكاً في الغنة والتعليل الثالث يرى أنه اشتراك في مخرجها لا ذاتها ، السبب على ما يبدو لأن الغنة في إدغام النون بالنون والنون بالميم تتباين في الظهور فالغنة في النونين أظهر من غيرهما [٨] ، لذلك التعليل بأن الاشتراك يحدث في مخرج الغنة لا ذاتها اقرب إلى

---

(١) ينظر: محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد : ٧٠ .

(٢) الإدغام الكبير: هو ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً سواء كان مثلين أم جنسين أم متقاربين وسمي، كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه والمطلق : وهو عكس الصغير إذ الحرف الأول فيه متحرك والثاني ساكن ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) : ٤ /٣١٣ .

(٣) ينظر: محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد : ٧٠.

(٤) ينظر: عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٦٠ - ٦١.

(٥) ينظر: ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ٢١١.

(٦) ينظر : سعاد عبد الحميد :، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٧٦.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٦.

الدقة من حيث الأثر والتأثير في عملية الإدغام بين الحرفين لأن ذات الغنة يختلف ظهوره في النون مع النون من النون مع الميم كما أسلفنا ومثل هذا لا يعوِّل عليه الَّا من أعمل النطق دون مجرد النظر .

ثالثاً : إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء :

وعلّة الإدغام فيهما أن النون الساكنة والتنوين شاركت الواو والياء في صفة الانفتاح والاستفال والجهر كما شابهت الغنة في النون الساكنة والتنوين المد واللين في الواو والياء إذ إنه شبيه بالهواء الخارج من الأنف الذي يُمثل صوت الغنة في اتساع هواء الفم فيهما [١] ، والدليل على ذلك النطق فعند الإدغام بغنة يخرج صوتان واو من الشفتين ٥٠% وغنة في الخيشوم ٥٠% في وقت واحد يبدآن معاً وينتهيان معاً [٢] ، وكذا في الياء ، وهناك من يرى أن وجه الغنة عند الواو والياء هو للدلالة على الحرف المدغم وهو النون والتنوين وقد اتفق العلماء على ان الغنة مع الواو والياء هي غنة المدغم فتكون صفة له [٣] .

رابعاً : إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء :

تباينت التعليلات تبعاً إلى النظر لصفة النون ومخرجها تارة أو إلى النظر إلى اللام والراء تارة أخرى وكالآتي :

١. تُعلّل بأن إدغام النون في اللام هو رعاية لقوة اللام [٤] .

٢. أُدغمت النون في اللام والراء لكراهة نبرتها [٥] .

٣. وعُلّلت بقرب مخرج النون والتنوين من مخرج اللام والراء [٦] ، لأنهن من حروف طرف اللسان فتمكن الإدغام وحسن لتقارب المخارج، وذهبت الغنة لأن حق الإدغام ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني[٧] ، وهناك من علّل حذف الغنة للمبالغة في

---

(١) ينظر: ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ٢١١.

(٢) ينظر: عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد : ٦٦ (بتصرف) .

(٣) ينظر: أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم، ط٥، دار أفنان (الشارقة (الشارقة : ١٤٢٦هـ) : ٣٧ .

(٤) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن : ١٣٠ .

(٥) ينظر: ابن السراج، أصول النحو، د.ط، (د . م : د . ت) : ٤٧٦/٢ .

(٦) ينظر: عثمان بن عمرو بن الحجاب، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية (مكة : ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) : ١٢٦/١.

(٧) ينظر: صفوان داوودي، قواعد التجويد، ط ١، دار القلم (دمشق : ١٤١٣هـ-٢٠١٠م) : ١١٩.

التخفيف لأن في بقائها شيئاً من الثّقل عند النطق بها[١] ، وآخرون علّلوا ذهاب الغنة لأن النون قلبت إلى حرف ليس فيه غنة ولا شبيه بما فيه غنة [٢] ، وأما علّة الثقل في النطق عند عدم الإدغام فلاجتماع المتقاربين أو المتجانسين وأما علّة الخفة في الإدغام فأنهما يصبحان في حكم الحرف الواحد [٣] .

٤. ومنهم من علّل ذلك الحكم لاشتراك النون مع اللام والراء في الصفات إضافة إلى الاشتراك في المخرج والذي عبّر عنه بالاتحاد [٤] .

علّة الإدغام في الكلمتين دون الكلمة الواحدة :

وعلل ذلك لأنه يشبه المضاعف الذي يدغم فيه الحرف في مثله فيصير مثلاً لفظ (صنوان) صوَّان ولفظ (بنيان) بيان وحينئذ يلتبس على السامع فلا يدري ما أصله النون وما أصله التضعيف فأُبقيت النون مظهره مخافة أن يشبه المضاعف في كونه ثقيلاً [٥] ، فضلاً عما ستؤديه من تغيّر في المعنى لتشابه الألفاظ إذا أدغمت بالمضاعف [٦] ، ويسمى حكم مثل هذه الكلمات هنا بالإظهار المطلق وذلك اتّباعاً للرواية [٧] .

علّة التسمية :

علّة التسمية بالإدغام متأتية من المعنى اللغوي وكذلك من الحقيقة العملية لهذا الحكم إذ إن النون المدغمة داخلة في ذات الحرف المدغم فيه وهو ما يُعبّر عنه بأن الإدغام يكون في الحرف [٨] .

---

(١) ينظر: محمد بن محمد الجزري ، التمهيد في علم التجويد : ٦٩ .

(٢) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه ، المنير في أحكام التجويد :٥٠ .

(٣) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٣١، ومحمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٦٩.

(٤) ينظر: عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد : ٦٧ .

(٥) ينظر : أبي الفتح المزي، الفصلو المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ١٣٠، وسعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٢٨، ومحمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٣١ .

(٦) ينظر : عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ط ٣، دار السلام (مصر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م) : ١١٤ .

(٧) ينظر : أحمد بن محمد الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ط١، دار الكتب العلمية (لبنان : ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) : ٦٠/١ .

(٨) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٥٠ .

علّة تسمية الإدغام بالناقص مع الواو والياء :

يقول ابن الجزري[١] ، في بيان هذه العلّة : " والصحيح من أقوال الائمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه " [٢] ، ذلك أن ذات الحرف أدغمت وبقيت صفته وهي الغنة فلا يُعدُّ إدغاماً كاملاً كما لا يوصف به [٣] .

علّة تسمية الإدغام بالكامل مع اللام والراء والنون والميم:

الإدغام مع اللام والراء سمي بالكامل وصفاً لحقيقته فهو إدغام كامل كما يوصف بلا خلاف لأن ذات الحرف وصفته وهي الغنة تختفيان وتنتهيان بذات الحرف المدغم فيه وهي اللام والراء هو ما يُسمّى بكمال التشديد [٤] ، وأما الإدغام في النون والميم فهناك من وصفه بالإدغام الناقص[٥] ، وهو قول مرجوح لما ذكره ابن الجزري إذ يقول في إدغام النون في الميم : " واختلف أهل الأداء في الغنة التي تظهر مع إدغام التنوين والنون في الميم، هل هي غنتهما أو غنته؟ فذهب (ابن كيسان) [٦] وموافقوه إلى أنها غنة النون وذهب الداني [٧] وغيره إلى أنها غنة الميم وبه أقول، لأن النون قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من

---

(١) الجزري : هو محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي شيخ الإقراء في زمانه من حفاظ الحديث من كتبه التمهيد في علم التجويد، وغاية النهاية في طبقات القراء، ولد ٧٥١هـ وتوفي ٨٣٣هـ ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ط ١٦، دار العلم للملايين (بيروت : ٢٠٠٥م) : ٤٥/٧ .

(٢) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢٢/٢ .

(٣) ينظر: عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، ط ١، دار السلام (القاهرة : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م) : ٦١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٩ .

(٥) ينظر : محمد المحمود أبو ريمة، هداية المستفيد في أحكام التجويد، ط١، دار عمر بن بن الخطاب (القاهرة : ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨) :١٣.

(٦) ابن كيسان: هو يوسف بن يعقوب الواسطي أبو بكر الأصم إمام جامع واسط ومقرئها وهو من أنتهت إليه علو راية عاصم في القراءة ولد سنة ٢١٨هـ توفي ٣١٣هـ، ينظر: محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط١، دار البيان الحديثة (القاهرة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) : ٤٢٩/٩.

(٧) الداني : هو عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو أحد حفاظ الحديث ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره من كتبه الأهتدا في الوقف والأبتدا وطبقات القراء، ولد سنة ٣٧١ هـ توفي ٤٤٤هـ، ينظر : خير الدين الزركلي، الأعلام : ٤ / ٢٠٦ .

مخرج الميم فالغنة له"[١]، أما علّة التسمية في إدغام النون والتنوين مع النون بالإدغام الكامل ذلك أن الغنة حال الإدغام هي للحرف المدغم فيه بإتفاق العلماء [٢] ، حيث تنتهي ذات وصفة النون الساكنة بكلّيتها في الحرف المدغم فيه وهي النون المتحركة .

ثالثاً: الإقلاب: يُعرّف بأنه قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً مخفاة بغنة حال التقائهما بحرف الباء المتحرك [٣] .

علّة الحكم :

ونجد أن علّة الإقلاب تبدو عبارة عن علل متراكبة ومترابطة مع بعضها وتنصُّ بمجملها على أن الهدف من الإقلاب هو الوصول إلى التجانس في الصوت الذي لا يُتأتى من التقاء النون الساكنة والتنوين بالباء بل التجانس يحصل ما بين الميم المنقلبة عن النون مع الباء [٤] ، وهذا يُبنى على العلل الآتية التي كونت بمجموعها علّة الإقلاب التي تنصُّ على أن الإقلاب جاء لعدم حسن كل من الإظهار والإدغام والإخفاء ما بين النون الساكنة والتنوين مع الباء، أما عدم حسن الإظهار فلأن النون والتنوين لو أظهرتا عند الباء لوجب الآتيان فيهما بأصل الغنة، وهي من الخيشوم فإذا خرجت منه عسر إطباق الشفتين في النطق عقب الغنة، وأما عدم حسن الإدغام فلبعد المخرج واختلاف الجنسية لأن النون كالتنوين حرف أغن والباء حرف غير أغن وأما عدم حسن الإخفاء فلكونه حالة بين الإظهار والإدغام ، فلما لم يحسنا لم يحسن هو أيضاً ، ووجب قلبهما ميماً لأنها تشاركهما في الغنة وسائر الصفات وتشارك الباء في المخرج وأكثر الصفات التي هي الجهر، والاستفال والانفتاح والذلاقة [٥] .

---

(١) محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد : ٧٠ .

(٢) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٣٠ .

(٣) ينظر: أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ط١، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) : ٢٣٢ .

(٤) ينظر: صفوان داوودي، قواعد التجويد : ١٢١ .

(٥) ينظر : بهذا المعنى : مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أسامة هيثم عطايا، دار الفارابي (دمشق: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) : ١٧٣، ومحمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٣٢ -١٣٣ .

علّة التسمية :

علّة هذا الحكم بهذه التسمية لأصلها في اللغة وفرعها في حقيقة هذا الحكم العملية وأما سبب اختيار لفظ الإقلاب على لفظ القلب مع أنه هو الصحيح لغة ذلك لتشاكل كلمة إقلاب كلمة إظهار وإدغام وإخفاء [١].

رابعاً : الإخفاء : يُعرّف بأنه نُطق النون الساكنة والتنوين بصفة بين الإظهار والإدغام عاريين عن التشديد مع بقاء الغنة فيهما [٢] .

علّة الحكم :

وجدت في تعليل الإخفاء عند العلماء ثلاثة أقوال :

الأول: إحاطة المخرج : من العلماء من علّل الإخفاء بسبب إتساع مخرج النون إذ لها مخرجان مخرج من طرف اللسان وآخر من الخيشوم فأحاطت عند إتساعها بحروف الفم ، فشاركتها بالإحاطة فخفيت عندها [٣] .

الثاني : بعد المخرج وقربه :

هناك من عللها بطبيعة بُعد مخرجها وقربه من أحرف الإخفاء ذلك أنها لم تقترب من هذه الحروف قربها من أحرف الإدغام حتى يجب إدغامها فيهن ولم تبتعد عنها بعدها من أحرف الإظهار حتى تظهر معهن فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للاظهار أُخفيت عندهن فصارت النون الساكنة لا مظهرة ولا مدغمة لأن الإظهار إبقاء ذات الحرف وصفته معاً ، والإدغام التام إذهابهما معاً ، والإخفاء هنا إذهاب ذات الحرف من اللفظ مع إبقاء صفتهما وهي الغنة [٤] ، وهذا ما رجحه الشيخ الحصري [٥] ، علماً أن بقاء الغنة في إخفاء النون الساكنة لا يشابه الإدغام الناقص في حرفي الواو والياء لأن معهما لابد من التشديد ولا تشديد في الإخفاء [٦] .

---

(١) ينظر : محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٧١ .

(٢) ينظر : أحمد محمود عبدالسميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات : ٢٣٢ .

(٣) ينظر : محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد : ٧١ .

(٤) ينظر : علي بن محمد الصفاقسي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (د . م : د . ت) : ٤٢/١.

(٥) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٣٦.

(٦) ينظر : ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ٢١٧، (بتصرف)

الثالث : التأثر بالمجاور من الأصوات :

هناك من أرجع علّة الإخفاء إلى طبيعة نطقها المتأثر بما جاورها من الأصوات فوصف النون بالخفاء يرجع إلى حدوث نقص في آلية نطقها تتمثل في انتقال اللسان بسرعة من اللثة مخرج النون إلى مخرج الحرف الذي تخفى عنده كأقصى اللسان مع الكاف في (منك) ووسط الحنك (الغار) مع الجيم في (من جاء) وإلى مغارز الاسنان مع الطاء في (انطلق) فنخلص إلى أن إخفاء النون الساكنة كان بسبب تأثرها بما جاورها من الأصوات نتج عنه نقص في كيفية نطقها بتنازل النون الخفية عن مخرجها في الفم لمصلحة الصوت الذي تخفى عنده ، لتحتفظ هي بصوت الغنة الخارج من الأنف لا غير [١] .

علّة التسمية :

يُعلُّ هذا الحكم بتسمية الإخفاء ويوصف بالحقيقي ذلك لأن جسم النون ينعدم ولا يبقى منه إلّا الصفة وهي الغنة خلافاً للاخفاء الشفوي في الميم [٢] .

المسألة الثانية : أحكام المدود

المد : هو طول زمن [*] الصوت[٣] ، بالحرف الممدود سواء كان حرف مد أو لين [٤] .

---

(١) ينظر : محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) : ٩٠ .

(٢) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٨٩ .

(*) تنبيه : " تقدير المدود بحركات الأصابع أمر محدث أي من المائة سنة الماضية وهو ميزان غير دقيق لأن قبض الإصبع وبسطه للإنسان وهو شاب يختلف عن حركة إصبعه وهو عجوز وأيضا يختلف من إنسان إلى آخر كذلك الأمر بالنسبة لسرعات القراءة لو قلنا قبضاً أو بسطاً لجعلنا للمدود ميزاناً واحداً مهما كانت سرعة القراءة " أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم : ٥٠ .

(٣) ينظر : علي بن عثمان البغدادي، سراج القاريء وتذكار المقريء المنتهي، شرح منظومة حرز الاماني ووجه التهاني، دار الفكر (بيروت: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) : ٣٤ .

(٤) ينظر : محمد بن بدر الدين الحنبلي، بغية المستفيد في علم التجويد، تحقيق عبد الستار الستار فاضل وشيماء يونس (الموصل : ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) :٤١ .

علّة الحكم:

تعود علّة المد حسبما علّلها العلماء لسببين :

الأول : لأن هذه الحروف أنفاس قائمة بهواء الفم وحركاتها في غيرها فلذا قبلت الزيادة بخلاف غيرها فإن لها حيزاً محققاً وحركاتها في نفسها فلم تقبل الزيادة [١] .

الثاني : وهناك من علّلها ليس لأن الحركات في غيرها فلم تؤثر فيها بل لانسجام هذه الحركات معها فتولد المدّ وهو ما أطلق عليه وصف الحركات المجانسة واعتبرت شرطاً للمدّ[٢] ، والذي يبدو من هذين السببين أن الثاني منهما أكثر حضوراً في التسبب بإطالة الصوت من حيث إنّ المجانسة للحركات هي التي سببت هذا الاشباع في هذه الأحرف إذ إن الأحرف تتأثر بما جاورها [٣] وهذا ما قاله أحمد الزرقه إذ يقول " ولما كان حرف المد لا ينطق منفصلاً فقد قرن بالصوت المتحرك قبله وكان هذا هو السبب في ورود (لا) ضمن الابجدية العربية كمقطع المقصود به توضيح المد بالألف مقترناً بصوت متحرك قبله " [٤]، كما نلحظ ذلك بدليل آخر وهو أن حرفي اللين فقدا هذا الإشباع الصوتي في حال الوصل لفقدهما بما يُعبر عنه بشرط المد وهو مجانسة الحركات لهما [٥] ، كما وجدنا هناك من بيَّن مجانسة الحركات لهذه الأحرف وخصَّها بالواو والياء من حيث إنّ اللسان يتخذ نفس الوضع عند نطقها ونطق حركاتهما مع وجود اختلاف بسيط لحركة اللسان من حيث إنّ الفراغ بين اللسان وبين الغار في حالة النطق بالياء يكون أضيق منه في حالة النطق بالكسرة كما أن الفراغ بين أقصى اللسان والطبق في حالة النطق بالواو أضيق منه في حالة النطق بالضمة ولهذا يكون هناك تمايز صوتي ما بين الحروف والحركات مبعثه ضعف الاحتكاك التي سببتها تلك الفراغات التي تتركها حركة اللسان مع محيطها المشارك لها في توليد الصوت [٦]، [٦]، ولعل هذا السبب هو الذي دعا الدراسات الحديثة إلى أن تعدّ الحركة صوتاً قائماً بنفسه [٧] ، واعتبار الحركة صوتاً قائماً بنفسه يعضد ترجيحنا بالقول من أن المجانسة ما بين أحرف

---

(١) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ٢٠٨ .

(٢) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٩٤ .

(٣) ينظر : محمد يحيى سالم، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ١٦٢ .

(٤) أحمد الزرقة، أصول اللغة العربية أسرار الحروف، ط١، دار الحصاد للنشر (دمشق : ١٩٩٣م) : ٢٤ .

(٥) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٩٤ .

(٦) ينظر: هيام كريدية، الالسنية الفروع والمبادئ والمصطلحات، ط٢ (بيروت : ١٤٢٩هـ): ١٤٢٩هـ): ١٤٦-١٤٧ (بتصرف).

(٧) ينظر : محمد التنوجي، معجم علوم العربية، ط١، دار الجيل (بيروت : ١٤٢٤هـ –

أحرف المدّ وحركاتها كان له الأثر الأكبر في إطالة الصوت بها مع ما تميّزت به من مخرج لا حيز له يمنع هذه الإطالة ، فنخلص إلى القول بأن العلل التي تسببت في أصل المدّ هي لطبيعة مكان المنطوق (المخرج) وطبيعة المنطوق نفسه وهي الأحرف مع حركاتها المجانسة لها أما الزيادة على أصل المدّ أو ما يُدعى بفرعه فعلّته تعود لعوارض وأسباب سيفصل فيها القول في أنواع المدود التي خرجت عن المدّ الأصلي بالزيادة في إطالة الصوت .

علّة التسمية :

تسمية إطالة الصوت بهذه الأحرف مدّاً تأتي من جهة اللغة التي كانت موافقة لحقيقة نطقها إذ إن كل إطالة إنما تقتضي الزيادة وهي تُعرَّف بالمدّ من مدّ الشيء أي زاد فيه[١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ ﴾[٢] ، والمد على أنواع لكل نوع علّته التي أوجدته وهي كالآتي :

الأول: المدّ الأصلي أو الطبيعي : وهو المعرّف بالذي لا تقوم ذات الحرف إلّا به[٣].

علّة الحكم :

يُعلّل هذا المدّ من جهة النطق الصحيح لهذه الأحرف إذ بدونه ستبقى الحركة المجانسة فقط فليس لأحرف المدّ وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه [٤] ، وبالتالي سيقع القارئ بالحرام لحذفه حرفاً من القرآن [٥] .

علّة التسمية :

تسميات هذا المدّ تعددت لأكثر من حيثية وهي كالآتي :

أولاً : الأصلي : وهذه التسمية جاءت بالنظر للعلّة السابقة التي تنصّ على أنه ليس لأحرف المدّ وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه فصار كالأصل لها وهي كالفرع له [٦] ، وهناك من يرى أن سبب التسمية لأصالته بثبوته على حالة وأحدة وهي مدّه حركتين ولعدم

٢٠٠٣م) : ١٩٧.

(١) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٠ (بتصرف) .

(٢) سورة نوح : الآية ١٢.

(٣) ينظر : أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات : ٢٣٧.

(٤) ينظر : ملا علي القاري، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ٢٢٠.

(٥) ينظر : محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٧٩.

(٦) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٢ (بتصرف) .

توقفه على سبب من الأسباب [١] ، ولأنه ليس فرعاً عن غيره فضلاً عن كونه الأصل لها [٢] .

ثانياً : الطبيعي : وهذه التسمية جاءت بالنظر إلى صاحب الطبيعة السليمة فإنه لا ينقصه عن حّده ولا يزيد عليه [٣] .

ثالثاً : الطبعي : ومعنى الطبعي أي الفطري وهذه التسمية جاءت من حيث إنّ الأنسان بفطرته يُدرك هذه الإضافة في إطالة الصوت [٤] .

رابعاً : مدّ الطبيعة : وسمي بها لأن صيغة حرف المدّ أي ذاته متأصل فيه المدّ [٥].

خامساً : الذاتي : وهذه التسمية تعود لذات الحرف المنطوق إذ إنها لا تقوم إلّا بهذا المدّ [٦] .

.

سادساً : الطبيعي الكلمي : نظراً لوجود هذا المدّ في الكلمات القرآنية أطلقت عليه هذه التسمية لهذا الاعتبار [٧] .

سابعاً : الطبيعي الحرفي ويُسمّى بالثنائي : نظراً لدوران هذا المدّ في بعض الأحرف الهجائية من الأحرف المقطعة في فواتح السور سمي بالحرفي ويسمى بالثنائي نظراً لنطق هذه الأحرف التي يقوم تلفظها على حرفين فقط لا ثلاثة أحرف كما يكتب هجاؤها وهذه الأحرف مجموعة في مقولة (حي طهر) [٨] .

ثامناً : مدّ الصوت كما يُسمّى بمد الصنعة : ويُسمّى مد الصوت لأن مقدار الصوت حال النطق به حركتان ويبدو من هذا التعليل أن ما دون الحركتين هو صويت عند من زعم هذه التسمية كما يُسمّى مد الصنعة أي البنية لأن بنية حرف المدّ تقدر بحركتين لجميع القراء[٩] ، وهناك من خصَّ هذه التسمية بنحو قوله تعالى ﴿ يَـٰزَكَرِيَّآ ﴾ إذ

---

(١) ينظر : عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٩٣ .

(٢) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٢ .

(٥) ينظر : غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد: ١١٤. وينظر : أحمد خالد شكري شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٢ .

(٦) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٢ .

(٧) المصدر نفسه : ٧٣ .

(٨) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢٠٧ .

(٩) ينظر : أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٢٤. (بتصرف)

إذ سمي بمد البنية لأنه يُبيّن بنية المدود من المقصور وهذا التعليل يترجح ، لمن له نظر في اختلاف القرّاء السبعة في مثل هذه الكلمة [١] .

ويندرج تحت المدّ الطبيعي الكلمي عدّة مدود تلحق به وهي :

الأول : مد البدل [٢] : هو أن يتقدم الهمز على حرف المدّ في كلمة وليس بعد حرف المدّ همز ولا سكون ويكون فيه حرف المدّ مبدلاً من همزة [٣] ، ومرادفه ما يُسمّى بالشبيه بالبدل وهو أن يتقدم الهمز على حرف المدّ في كلمة يكون فيها المدّ غير مبدل عن همز[٤]، ويُسمّى مدّ بدل تجوزاً لمجيئه على صورته [٥] .

---

(١) من يريد الوقوف على وجه هذا الترجيح ينظر: خالد بن عبد الله الازهري، الحواشي الازهرية في حلّ الفاظ المقدمة الجزرية، حققه محمد بركات، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ١٤٢٨هـ .- ٢٠٠٨م) : ٨٨ .

(٢) وجدنا أن الدكتورة سعاد عبد الحميد لا تعد البدل من ضمن المد الطبيعي لاعتبارات الأول أن الهمز سبق المدّ والثاني لأنه مد مختلف فيه والثالث أنه منقلب عن أصل غالباً وكان لنا رأي مختلف في اعتبار البدل من ضمن الطبيعي لرؤيتنا التي تناقض هذه الاعتبارات التي ذكرتها الإستاذة فأما الاعتبار الأول فإنها اتبعت الصورة وهو تقدم الهمز على المدّ والعلم هنا علم مشافهة والمعوّل عليه النطق لا الصورة وأما الاعتبار الثاني الذي تدعي فيه أنه مد مختلف فيه هذا صحيح لكنه يمد هنا حركتان كالأصلي برواية حفص عن عاصم وهو موضوع دراستنا كما هو موضوع مؤلفها وإن كان ورش مده أكثر من ذلك فهو خلافاً لما أتفق عليه جميع القراء والمصير إلى الغالب أولى فضلاً من أن الفرعي تمدُّ جميع أنواعه أكثر من ذلك حتى يسمى بالزائد أما الاعتبار الثالث التي تنصّ فيه أنه منقلب عن أصل غالباً يرد بأن الأنقلاب هنا عن الأصل لضرورة صوتية فهي الحجة ولا عبرة بالأصل الذي لا أثر صوتي له هنا فضلاً من أن المنقلب عن أصل يأخذ حكمه فلا يكون زائداً. ينظر: عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، دار الفكر (دمشق : ١٩٩٥م) : ٢٨١/٢، وسعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١٧.

(٣) ينظر : عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ١٠١.

(٤) ينظر : عبد الفتاح المرصفي المختصر الوافي من هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ : ١١١.

(٥) ينظر : أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ١٣٩.

علّة الحكم :

علّة مدّه كما في ﴿ءَامَنَ﴾ هو أن الأصل فيه همزتان فخففت الثانية وأبدل منها الألف استثقالاً للجمع بين الهمزتين فهو بدل من الهمزة المحذوفة [١].

والذي يبدو أن الابدال بحد ذاته لم يكن علة ولكن التعليل الحق هو مجيئه على صورة المد الطبيعي وتلبسه بعلته.

علّة التسمية :

جاءت تسميته من ذات الابدال لهذه الهمزة فهو عين علّة تسميته بالبدل وهي باعتبار الغالب الكثير فهناك ما لا يكون كذلك كما هو في الشبيه بالبدل [٢] ، فالهمزة الثانية الساكنة تقلب حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها على القاعدة الأصلية في علم الصرف المسمّاة بقاعدة البدل التي تعدّ الأصل في هذه التسمية [٣].

الثاني : مد العوض : وهو الوقوف على تنوين النصب فقط [٤] ، وأما سبب اختصاص إبدال التنوين ألفاً عند الوقف بالنسب فله علل ثلاث ذكرها الدكتور عبد البديع النيرباني نقلاً ونصَّاً عن القدماء وبعض المعاصرين كالآتي :

"الأولى : خفة الألف وثقل الياء والواو قال سيبويه [٥] .

(فأما في حال الجر والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف ... الخ) [٦] .

---

(١) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٥٦ .

(٢) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١٦ .

(٣) ينظر : عبد الفتاح المرصفي المختصر الوافي من هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ: ١١١.

(٤) ينظر : عبد العلي مسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٢٩٨ .

(٥) سيبويه : هو عمرو بن عثمان أبو بشر مولى بن الحارث بن كعب ولد بالبيضاء بلد بفارس وهو من سلالة فارسية ونشأ بالبصرة ورغب في تعلم الحديث والفقه وصنف كتابه المسمى كتاب سيبويه في النحو، ولد سنة ١٤٨هـ وتوفي ١٨٠هـ، ينظر: خيرالدين الزركلي، الأعلام: ٨١/٥ .

(٦) ينظر: سيبويه، الدراسة، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل (د.م: ١٩٩١م): ١٦٧/٤ .

والثانية: أمنُ اللّبس قال ابن جني [١] :

واعتل غير سيبويه في ترك إلحاقهم المرفوع واواً أو المجرور ياءً بدلاً في الوقف من التنوين بأن قال : كرهوا أن يقولوا : قام زيدوا لئلا يشبه آخر الاسم آخر الفعل في نحو يدعو ويحلو، وهذا غير موجود في الأسماء أستثقالاً له، وكذلك لو قالوا : مررت بزيدي لالتبس بالمضاف إليك نحو غلامي وصاحبي فكرهوا ذينك لذينك) [٢] .

والثالثة: الوضوح السمعي للفتح بخلاف الضم والكسر قال الدكتور إبراهيم أنيس: (ربما كان السر في الإبقاء على الفتح للنطق به وسقوط الصوت الأكثر وضوحاً من الكلام يبرز للسامع بصورة تشعره بفقدان شيء أو نقصان شيء، ولاسيما إذا كانت الفتحة مع التنوين قد تحوّلا إلى ألف مدّ) [٣] " [٤] .

علّة التسمية :

كانت التسمية نظراً إلى الاستعاضة اللفظية بالألف نيابة عن تنوين النصب[٥] .

الثالث: مدّ الصلة الصغرى : وهو أن تقع هاء الكناية بين حرفين متحركين على أن لا يكون الثاني همزة فتشبع حركتها ضمّاً أو كسّراً مقدار حركتين [٦] .

علّة الحكم :

وعلّة هذا المد على ما يبدو هي ذات ما سمّاه العلماء شروطاً له [٧] ، ذلك أنا لو فسّرنا هذه الشروط لمدّ الصلة لو وجدناها عبارة عن علل متراكبة مع بعضها لا يستغنى عن

---

(١) ابن جني: هو عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو من تصانيفه شرح ديوان المتنبي والخصائص، وفاته ٣٩٢هـ، ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام : ٢٠٤/٤ .

(٢) ينظر : ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط٢، دار القلم (دمشق : ١٩٩٣م) : ٢/ ٥٢٢ .

(٣) ينظر : أبراهيم أنيس، من اسرار اللغة، ط ٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة : ٢٠٠٣م) : ٦٨ .

(٤) ينظر : عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات ط ١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م) : ٦٨.

(٥) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية: ٤٩. ٤٩.

(٦) ينظر : عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٢٩٥.

(٧) ينظر : أبو محمد صفوت الزيني، البيان السديد في أحكام القراءة والتجويد : ١٥٤-

أحدها فالأولى منها أن تقع هاء الكناية بين متحركين لأنها لو وقعت بعد ساكن ربما سيتستثقل الإشباع كما هو الحال في قوله تعالى ﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [1] ، الذي يمدّ هنا إتباعاً للرواية ، والعرب تجنح للتخفيف في نطقها والعلة الثانية الإشباع لحركتها ولو وقع بعدها ساكن وحاولنا إشباع حركتها فتولد منه حرف مدّ لالتقى ساكنان ولزم عن ذلك سقوط الساكن الأول نطقاً فيسقط المدّ وتبقى الحركة التي تولد منها فقط والأمر واضح في العلة الثالثة إذ لو كانت ساكنة أو وقفنا عليها بالسكون فلا يتولد حينئذ حرف المد إذ لا إشباع حينها لعدم وجود الحركة ومن عللها المتعلقة بذات الحرف كون الهاء كلّ صفاتها ضعيفة ولذلك تتقوى بالصلة إن كانت ضميراً كما ذكرته كتب التلاوة .

علّة التسمية :

سمّي المدّ بمدّ الصّلة لأنه لا يتحقق المد بهاء الكناية إلّا حال الوصل دون الوقف المانع لهذا التحقق للمدّ [2] وقد يراد بالصلة هنا صلتها بأحرف المدّ لما تمتلكه هذه الأحرف من قوة تصويتية عالية [3] ، تخرج بها عن الخفاء إلى البيان [4] .

الرابع: مدّ التمكين : لم أجد له في كتب التلاوة تعريفاً يجمع كل صوره [5] ، لذلك وجدت أن أعرفه التعريف الآتي : هو التقاء حرف المدّ مع ما كان من جنسه في هيئة النطق حرفاً أو حرفاً وحركة في كلمة أو كلمتين سواء دخلت الشدة على أولاهما أو لم تدخل .

علّة الحكم :

علّة مدّه تتوزع على صوره فما كان أوله حرف مدّ جاء بعده ما كان من مثل جنسه في النطق فيمدّ خشية سقوط المد بالاستغناء عنه بالمثل نطقاً أو بالإدغام فيه كما في قوله تعالى ﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾ وكذا إن سبق بجنسه في النطق مع حركته المجانسة له خشية أن يستغني عن نطقه بهذا الحرف وهذه الحركة المجانسة كما في قوله تعالى ﴿ يَلْوُۥنَ ﴾ اما ما كان أوله مشدّداً كما في تعاقب الياءين في كلمة نحو قوله تعالى ﴿ حُيِّيتُم ﴾ هناك من يرى

.١٥٥

(١) سورة الفرقان : الآية ٦٩ .

(٢) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٩١ .

(٣) ينظر : محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ٨٩ .

(٤) ينظر : صفوات داوودي، قواعد التجويد : ٧٢ .

(٥) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٩١ .

أن الشدة مكّنت الناطق من مدّه حركتين [١] ، والذي يترجح لنا أن علّته ذاتية فبالمدّ تُمكِن من نطق حرف المدّ وهذا ما سنعرضه في علّة التسمية لهذا المدّ .

علّة التسمية :

إن التمكين كتسمية جاءت على ما يبدو بالنظر إلى ذات المدّ الذي يُتَمكن فيه من نطق حرف المدّ وعدم سقوطه في النطق حذفاً أو إدغاماً [٢] ، وهناك من يرى أن الشدّة هي التي تُمكِن فيها من المدّ عند تعاقب ياءين في كلمة واحدة وترجَّح لنا التعليل الأول فهو الأعم والمصير إليه أولى ولأنه الأدق علّة لهذا المدّ، فالتمكين أو التمكن من المدّ ليس خاصاً بمن جعل هذا المدّ صورة واحدة وهي كون أحد الحرفين المتعاقبين مشدَّداً لأنه من يتبنه للنطق حال حذفنا لحرف المدّ بعد الياء المشددة كما في كلمة ﴿ حُيِّيتُم ﴾ مثلاً يجد أنها قد تغني عنه وإنما بالمدّ تمكنّا من إظهار حرف المدّ فلم يسقط نطقاً وهذا عين التعليل الأول دون الثاني بل إن هذا التعليل هو علّة المدّ الطبيعي عينها الذي يندرج تحته مدّ التمكين لذلك استغني عن ذكر هذا المدّ في كثير من كتب التلاوة ، إذ لا ميزة له على المدّ الطبيعي إلّا في صوره التي ذكرها العلماء لمزيد الاعتناء بهذا المدّ خشية سقوط حرف من القرآن .

المدّ الفرعي : هو ما كان بسبب من اجتماع أحرف المدّ بهمز أو سكون أو تشديد[٣]، وأحرف اللين بالسكون [٤] ، ويُسمّى بالمدّ العرضي أو الزائد ، وهو مايَعرض للمدّ الطبيعي من زيادة[٥]، وله أنواع وألقاب وهي :

الأول : ما كان بسبب اجتماع المدّ بالهمز وهو كالآتي :

---

(١) ينظر : خالد عبد الله الأزهري، الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية : ٨٧ .

(٢) ينظر : عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ١١٨ .

(٣) لعل هذا التقسيم الثلاثي في علّة المد الفرعي غير المعهود عند المحدثين اليوم كان قد ترجح عند ابن الجزري من جهة فن التدريب لأن فيه تمايزاً عن العلل الأخرى فيكون أدعى للأنتباه لدى الطالب كما أن الحرف الساكن من المشدد يأخذ حكم المدغم فيه فيَذهَبُ التشديد بالسكون استقلالاً في اللفظ ويقيم الحركة مقامه في الصورة فلا يعد الحرف ساكناً إلّا من جهة اللفظ أمّا الوصف فيسمى بالساكن المدغم فهو المستقل نطقاً بالحقيقة وبذلك يكون التشديد قسيماً للحركة والسكون فهو الجامع لكليهما فلعل هذا التحلّيل هو الكاشف عن فلسفة التقسيم الثلاثي عند ابن الجزري أو المقارب من ذلك .

(٤) ينظر : محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد : ٢٣ .

(٥) ينظر : غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ١١٤ .

أولاً: المدّ الواجب المتصل : هو أن يأتي الهمز بعد حرف المدّ مباشرة في كلمة واحدة سواء أكان الهمز في وسط الكلمة أم في آخرها [١] .

علّة الحكم :

قيل في علّته إن الهمزة ثقيلة عند النطق بها لأنها حرف شديد جهري بعيد المخرج فزيد في المدّ قبلها للتمكن من النطق بها على الوجه الصحيح فهي تتصف بالهتوف وهو الصوت الشديد فتحتاج إلى ظهور صوت قوي شديد [٢]، وقيل إن حرف المدّ ضعيف خفي ، والهمز قوي صعب ، فزيد في المدّ تقوية لضعفه وصوناً له من أن يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمزة [٣] ، فتعليلات العلماء هنا تتعلق بالحفاظ على نطق الهمزة تارة وأخرى تتعلق بالحفاظ على نطق المدّ لخفائه ومجاورته لحرف قوي جلد مثل الهمزة [٤] ، والذي يترجَّح لنا أن المدّ هنا جاء للحفاظ على نطق الهمزة تحديداً لأنها صوت إنفجاري لا يتمكن من أدائه بالشكل الصحيح إلّا بعذر يتمكن فيه الناطق من هذا النطق وهو زمن المدّ، ولاسيما أن أحرف المدّ انطلاقية حرة يمكن أن يستعجل الناطق بنطقها فيتأثر بذلك نطق الهمزة ، وأما وصف حرف المد بالخفاء فهو يناقض ما توصلت إليه الدراسات الحديثة بشأن امتلاك حروف المدّ قوة تصويتية عالية [٥] .

علّة التسمية :

لهذا المدّ تسميات عدة نظراً للاعتبارات المختلفة التي تمثّلت به وهي :

١. **الواجب المتصل** : أما تسميته بالواجب لعدم جواز قصره عن أربع حركات على الأقل [٦] ، ، فإن قصر كان لحناً [٧] ، لأنه لم ينقل قصره عن النبي (ﷺ) [٨] ، وسمي متصلاً لاتصال حرف المدّ مع الهمزة في كلمة واحدة [١].

---

(١) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير أحكام التجويد : ٧٨ .

(٢) ينظر : صفوان داوودي، قواعد التجويد : ١٠٣ .

(٣) ينظر : ملا علي القاري المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية : ٢٣٣-٢٣٤ .

(٤) ينظر : محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ١١٠ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٨٩-١٠١، وينظر: في الهامش : أبو محمد صفوت الزيني، البيان السديد في أحكام القراءة والتجويد : ٢٨ .

(٦) ينظر: محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٨٣ .

(٧) ينظر: أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة، للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ١٣٣ .

(٨) ينظر: أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم : ٤٥ .

٢. **مدّ التمكين** : وُيسمّى بذلك لأن الكلمة تمكنت به بعد اضطراب كان فيها [٢]، أو لأنه معين على التمكين من تحقيق الهمزة وخروجها من مخرجها [٣] ، وكذا معين على نطق حرف المد وصوناً له من السقوط وهذا ما يتوافق مع ترجيحنا بأن علّة المدّ هو الحفاظ على الهمزة.

٣. **مدّ الأصل**: ويُسمّى مدّ الأصل لأن الهمزة والمدّ من أصل الكلمة [٤] .

٤. **مدّ البنية** : ويُسمّى بذلك لأن الكلمة بنيت على المدّ دون القصر [٥] .

ثانياً : المد الجائز المنفصل : هو أن يأتي الهمز بعد حرف المدّ بشرط انفصالهما بحيث يكون حرف المدّ في كلمة والهمز في أول الكلمة الثانية [٦] ، علماً أن الأنفصال نوعان :

١. **حقيقي** : وهو أن يكون حرف المدّ ثابتاً في الرسم واللفظ نحو ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾[٧].

٢. **حكمي** : وهو ان يكون حرف المدّ محذوفاً رسماً ثابتاً لفظاً نحو ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾[٨] .

علّة الحكم :

أمّا علته فتدور مع الاتصال بالهمز وصلاً من عدمه وقفاً فيؤثر بعد ذلك في زمن مده فإن كان قصراً فذاك لعدم الأعتداد بوجود الهمزة لعدم ثبوتها وقفاً فمدّ حركتين على أنه طبيعي [٩] ، وهذا يختصُّ به الانفصال الحقيقي [١٠] ، أمّا إن مدّ بالتوسط وفويقه فذاك للأعتداد بمجيء الهمزة بعد حرف المدّ واعتبار إتصالهما لفظاً في الوصول فشبه بذلك المتصل مدّ مقداره تماماً [١١] ، فعلّته هي عين علّة المتصل إذا اتصل هو بما بعده نطقاً [١] ،

---

(١) ينظر: عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية : ٧٢ .

(٢) ينظر: خالد بن عبد الله الازهري، الحواشي الازهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية : ٨٨.

(٣) ينظر: أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ١٣٨ .

(٤) ينظر: علي بن عثمان البغدادي، سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي، دار الفكر (بيروت: ١٤١٤هـ-١٩٩٥م) : ٣٤ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه .

(٦) ينظر: جلال الحنفي، قواعد التجويد والإلقاء الصوتي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (العراق: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م) : ٤٤٦ .

(٧) سورة التحريم : الآية ٦ .

(٨) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٥٨ .

(٩) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١١ .

(١٠) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٠ .

(١١) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١١ .

، أما الأنفصال الحكمي فلا يسقط المد فيه عن مقدار التوسط وفويقه لأنه كالكلمة الواحدة ولا يجوز الوقف على بعض الكلمة [٢] ، فشابه المنفصل في لفظه فأخذ حكمه في اللفظ وباينه في الرسم فعد قسيماً مستقلاً في الوصف [٣] ، ولم يلتحق بالمتصل لأن المعوَّل عليه في التلاوة الملفوظ لا المكتوب .

علّة التسمية :

لهذا المدّ تسميات تنوعت بتنوع موسوغاتها لدى من أطلقها على النحو الآتي :

١. **المدّ المنفصل** : لانفصال المدّ عن الهمز فكلّ في كلمة مستقلة [٤] .

٢. **مدّ البسط** : لأنه يبسط بين الكلمتين بساطاً والمقصود بالبساط هنا على ما يفهم منه هو صوت المدّ الزائد الذي يفصل بين الكلمتين [٥] .

٣. **مدّ حرف بحرف أو كلمة بكلمة** : فيُسمّى مدّ حرف بحرف على ما يبدو نظراً لعلاقة المجاورة والتأثر ما بين الحرفين وصلاً كما هو ظاهر في علّة المدّ المذكورة في محلّها ومدّ كلمة بكلمة نظراً إلى انتماء هذه الأحرف المتجاورة لتلك الكلمات فهي من باب إطلاق الجزء على الكل لأن المدّ يختص بالمؤثر والمتأثر دون الكلمتين جميعاً [٦] .

٤. **الجائز**: وللشيخ الحصري توجيه في تعليل هذه التسمية لا يخلو من ضرورة التوضيح له إذ يقول : "ولكون حكمه جواز القصر والتوسط سمي بالمدّ الجائز ... وأمّا وجه قصره فهو تعرض الهمز للزوال عند الوقف على الكلمة التي فيها حرف المد" [٧] ، وهذه العبارة ومن قال بمثلها [٨] ، قد تُوهم قارئها بأن مرادهم أن القصر لا يكون إلّا في الوقف وليس المراد ذلك من أقوالهم رحمه الله بل هو تعليل للقصر حال الوصل [٩] ، بالقصر وقفاً إذ أنه عند الوقف لا يُعدّ مدّاً جائزاً بل طبيعياً عند جميع القرّاء [١٠] ، وإن كان القصر من غير طريق الشاطبية

---

(١) ينظر: صفوان داوودي، قواعد التجويد : ٧٩.

(٢) ينظر: عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٢٤٧ .

(٣) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٩-٨٠ .

(٥) ينظر : خالد عبد الله الأزهري، الحواشي الأزهرية في حلّ الفاظ المقدمة الجزرية : ٨٨ .

(٦) ينظر : أصل المعنى في أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٠ .

(٧) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٥٨ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه .

(٩) ينظر : قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٩٩ .

(١٠) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١٢ .

موضوع دراستنا إلّا أن علّة التسمية تعلّقت بـه لجواز قصره عند بعض القرّاء [١] ، ولعل السبب كما بيناه سالفاً وذكره أحمد خالد شكري وزملاؤه من أن هذ التسمية وغيرها كاللازم والواجب إنما جاءت بالنظر إلى القراءات المتعددة لا بالنظر إلى الرواية الواحدة أو الطريق الواحد[٢] .

ثالثاً : مدّ الصّلة الكبرى : هو أن يأتي بعد هاء الكناية همز في أول الكلمة الثانية[٣].

علّة الحكم :

وعلّة هذا المدّ بأصله هي علّة الصلة بشكل عام والتي ذكرناها في مدّ الصّلة الصّغرى أمّا الزيادة في مده فجاءت علّتها مشابهة لعلّة المدّ الجائز المنفصل إذ يلحقه كثير من علماء التلاوة به من هذه الحيثية [٤] ، وهي التقاء حرف المدّ المتولد من إشباع حركة الضم أو الكسر في الهاء بالهمز وصلاً بين الكلمتين المنفصلتين .

علّة التسمية :

علّة الشطر الأول من تسمية هذا المدّ بالصّلة هي ما بينت في علّة الصلة الصّغرى أمّا وصفها بالكبرى هنا فلزيادة زمن المدّ هنا على مدّ الصّلة الصّغرى الأقل زمناً .

الثاني : من المدّ الفرعي ما كان بسبب السكون الثابت وقفاً ووصلاً وهو كالآتي :

أولاً : المدّ اللازم : هو ما جاء فيه بعد حرف المد سكون لازم في حالتي الوصل والوقف[٥] ، ، والسكون الواقع بعد حرف اللين خاص بالعين من فاتحتي سورة الشورى ومريم [٦] .

علّة الحكم :

علّته هي وقوع السكون بعد حرف المدّ في كلمة واحدة ، وهو سكون ثابت لا يتغير وصلاً ولا وقفاً ولما كان حرف المدّ ساكناً ووقع بعده سكون، اجتمع ساكنان ، فكان المدّ كالفاصل بينهما أو هو بمثابة التحريك للساكن الأول [٧] ، وهذا ما تقرّر في علم التصريف

---

(١) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٠ .

(٢) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد: ٧٧ .

(٣) ينظر : عبد العلي المسئول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٢٩٦ .

(٤) ينظر : يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ٥٠.

(٥) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٢ .

(٦) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢٢١ .

(٧) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٤٠ .

فبالمدّ للساكن الأول تمكن من الجمع بينهما فكأنّه قام مقام حركة[١] ، لأنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فإذا أدّى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المدّ ليقدر محركاً وهذا هو موضع الزيادة في المدّ [٢] ، إذ سيتوصل بالمدّ لنطق الساكن الثاني [٣] .

علّة التسمية :

للمدّ اللازم تسميات تتعلق بالاعتبارات المتعددة في هذا المدّ من حيث لزوم السكون أو تساوي مدّ القرّاء له أو منعه لالتقاء الساكنين وكالآتي :

١. **المدّ اللازم:** وسمي لازماً للزوم سببه سواء كان مشدداً أو مخففاً وسواء كان في كلمة أو حرف من الحروف المقطعة [٤] .

وقيل يُسمّى بذلك للزوم مدّه عند القرّاء مدّاً متساوياً بمقدار ست حركات اتفاقاً في الوقف والوصل ولو أنقصه لكان خطأ فادحاً ولحناً جلياً [٥] ، وهناك من جمع كلا العلتين في تسميته في سياق واحد [٦].

٢. **مدّ العدل :** وسمي بذلك لتساوي القرّاء في قدر مدّه والمعبر عنه أيضاً بأنه يعدل حركة أي لا ينقص عنها [٧] ، فبعدله لحركته المشبعة هذه يفصل بين الساكنين فسُمّي بها [٨] ،

---

(١) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ١ / ٢٤٦ .

(٢) ينظر: ملا علي القاري، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ٢٢٦ .

(٣) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢٢١ .

(٤) ينظر: غانم قدوري الحمد، الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية، ط ١، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي (جدة : ١٤٣٠ هـ -٢٠٠٩م) : ١٠٥ .

(٥) ينظر: أحمد خالد شكري، المنير في أحكام التجويد : ٨٣ وعبد العزيز محمد فرحات فيوضات في أصول القراءات العشر من طيبة النشر، ط١، مكتبة الإيمان (مصر: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م) : ٦٠.

(٦) ينظر: أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ٨٧ . وخالد بن عبد الله الأزهري، الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجزرية : ٨٧ .

(٧) ينظر: ملا علي القاري، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ٢٢٦. وينظر: بهذا المعنى : خالد بن عبد الله الأزهري، الحواشي الأزهرية في حلّ ألفاظ المقدمة الجرية : ٨٨.

(٨) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٦٠ .

والمساواة لازم من لوازم العدل عند اجتماع المختلفين في الشيء الواحد فكأنهم أعتدلوا في نطقهم لهذا المدّ كما هي حال التسمية في غير هذا المدّ عند البعض [١] .

(١) ينظر: علي بن عثمان البغدادي، شرح القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي:٣٤ .

٣. المدّ الساكن اللازم:

وهذه التسمية اختارها ابن الجزري إذ يقول : " وأمّا المدّ للساكن اللازم في تسمية ويقال له أيضاً المدّ اللازم إمّا على تقدير حذف مضاف أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد" [١] ، وبيّن كلامه هذا الشيخ الحصري بقوله : " تقدير حذف مضاف أي: اللازم سكونه فحذف المضاف واتصل الضمير، فيكون من باب الحذف والايصال " [٢] .

٤. **مدّ الحجز:** وسمّي بذلك لأنه كالحاجز المانع لالتقاء الساكنين وهو حرف المدّ والحرف الساكن الذي بعده [٣] ، ولأنه يحجز بين الساكنين والمتحرك نحو الضآلين ودآبة، فهناك متحرك قبل الساكن الأول شرط المدّ والساكن الثاني سبب المدّ [٤]، فبالمدّ يتمايز الساكنان نطقاً عن المتحرك المنطوق وهناك من خصّه بالمدّ اللازم المثقل الكلمي [٥] .

وينقسم المدّ اللازم باعتبار وجوده في الكلمة أو الحرف وباعتبار الحرف الذي بعده من كونه مدغماً أو غير مدغم إلى أربعة أنواع كالآتي :

الأول: المدّ اللازم المثقل الكلمي : وهو أن يأتي بعد حرف المدّ حرف ساكن مدغم بما بعده وهناك من يُعبّر عنه بالمشدد [٦] .

علّة الحكم والتسمية :

العلّة التي ميزته نوعاً مستقلاً موصوفاً بالمثقل هي كون الساكن المدغم بعده سبباً في ثقل النطق به [٧] ، فعلّة الاستثقال هي الإدغام وعلّة الوصف بها في هذا المدّ وجودها في حقيقة النطق ، ولما لهذه العلّة من أثر مهم في هذا المد يُسمى باسم آخر وهو اللازم المشدد[٨] ، كما يُسمّى بالكلمي لوجوده في كلمة واحدة مع سببه [٩] .

---

(١) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢٤٨ .

(٢) ينظر: محمود خليل الحصري ، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٦٠ .

(٣) ينظر: أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ١٣٥ (بتصرف) .

(٤) ينظر: علي بن عثمان البغدادي، شرح القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي : ٣٤ (بتصرف) .

(٥) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ١١٨ .

(٦) ينظر: عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٢٩٩ .

(٧) ينظر: أحمد خالد شكري، المنير في أحكام التجويد : ٨٣ .

(٨) ينظر: ملا علي القاري المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ٢٢٢ .

(٩) ينظر: قابل عطيه نصر، غاية المريد في علم التجويد: ١٠٨ .

الثاني : المدّ اللازم المخفف الكلمي : وهو أن يأتي بعد حرف المدّ حرفاً ساكن غير مدغم بما بعده أي غير مشدد [١] .

علّة الحكم والتسمية :

علّته هنا هي نقيض علّة المدّ السابق الذي استثقل نطقه للتشديد ، لذلك سمي بالمخفّف لخفة النطق به ولخلوه من ثقل النطق بالمشدد أو الغنة المتولدة من النون أو الميم المشددتين الآتيتين بعد المدّ [٢] ، وأمّا كونه سمي كلمياً فكسابقه وهو لمجيئه في الكلمة دون الحرف .

تسمية جامعة :

هناك تسمية أو لقب لكل من المدّ اللازم الكلمي المخفف والمثقل أَلَا وهي مدّ الفِرق واعتبار هذه التسمية هو بالنظر إلى المعنى إذ بالمدّ يُفرّق بين الاستفهام والخبر ذلك أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على (أل) التعريف سقطت همزة الوصل وزيدت ألف بعد همزة الاستفهام للفرق بين الاستفهام والخبر كما في ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ ﴾ الآية :٩١ من سورة يونس وهو ما يوصف بالمخفّف الكلمي فإن جاء بعد المدّ حرف مشدّد يصير المدّ من باب المثقل الكلمي نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ ﴾ آية: ١٤٣ من سورة الأنعام و﴿ءَآللَّهُ ﴾ آية ٥٩ من سورتي يونس والنمل [٣] .

ثالثاً : المدّ اللازم المثقل الحرفي : هو أن يأتي حرف في فواتح السور هجاؤه ثلاث أحرف أوسطها حرف مدّ الثالث منه مدغم بما بعده [٤] .

علّته وتسميته :

علّته كعلّة المثقل الكلمي وهي الاستثقال في النطق لإدغام الثالث منه بما بعده ولكن هذا الإدغام قد يكون بين متماثلين كاللام مع الميم من (الم) أو غير متماثل كالنون مع الميم من (طسم) في حين أن الإدغام المعبّر عنه بالتشديد في الكلمي لا يكون إلّا بين متماثلين كما أن التشديد هو بأصل الوضع لاطبيعة النطق الذي ألزمته الرواية هنا علماً أن

---

(١) ينظر: عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٣٠١ .

(٢) ينظر: قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد: ١٠٧.(بتصرف) .

(٣) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ١١٨ .

(٤) ينظر: عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٣٠١ .

علّة الإدغام في لغة العرب كما في هذه الرواية هي طلب التخفيف في النطق [١] ، فتشابهت علتهاما نطقاً وتباينت رسماً ، وعلّة التسمية بالمثقل تبعت علّة الحكم أيضاً كما سمي بالحرفي لتردده في الأحرف المقطعة فقط[٢].

رابعاً : المدّ اللازم المخفف الحرفي : هو أن يأتي حرف في فواتح السور هجاؤه ثلاث أحرف أوسطها حرف مدّ الثالث منه ساكن غير مدغم [٣] .

علّة الحكم والتسمية :

علّته وتسميته بالمخفّف هي نقيض ما كان علّة للمثقل الموصوف بثقل نطقه وأمّا تسميته بالحرفي فكسابقه [٤] .

الثالث : من المدّ الفرعي وهو ما كان بسبب السكون العارض وقفاً وهو كالآتي :

الأول : المدّ العارض للسكون : هو أن يأتي بعد أحرف المد سكون عارض بسبب الوقف ويمدّ بالقصر والتوسط والطول [٥] .

علّة الحكم :

علّته تتوزع على طول مده وتوسطه وقصره مدّه فأما علّة مدّه بالطول فحملاً له على اللازم بجامع اللفظ وأما التوسط فباعتبار سكون الوقف العارض مع حطه عن السكون اللازم ، ووجه القصر أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً فاستغنى عن المدّ جرياً على القاعدة لا الفرعية [٦] ، وهناك تعليلات أخرى تبدو مكملة لما سبق حيث يرى أن علّة القصر هي عملاً بالأصل ونظراً للوصل لأن أصله طبيعي في حالة الوصل ولعدم الأعتداد بالسكون

---

(١) ينظر: محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ١٢٩ .

(٢) ينظر: محمد صفوت الزيني، البيان السديد في أحكام القراءة والتجويد : ١٤٥، و أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات : ٢٣٩ .

(٣) ينظر: عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٣٠١ .

(٤) ينظر: أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات : ٢٣٩ .

(٥) ينظر: عبد المجيد الخطيب عمدة المفيد وعدة عبد المجيد في أصول التجويد، مطابع الجمهورية (الموصل : د . ت) : ٤٥ .

(٦) ينظر: خالد الأزهري وزكريا الأنصاري، جامع شروح المقدمة الجزرية، ط١، دار ابن الجوزي (القاهرة : ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) : ٩٤. وينظر: ملا علي القاري، المنح االفكرية شرح المقدمة الجزرية : ٢٣٧ .

العارض لأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف وهو استثناء [١] ، وعلّة التوسط لكون السكون عارضاً، لا هو معدوم بالكلية فيكون كالمد الطبيعي ولا هو دائم أصلي كالمدّ اللازم أي الأعتداد الجزئي بالسكون فأخذ مرتبة التوسط اما علّة الاشباع لشبهه بالمد اللازم، حيث إنّ المد فيهما سببه السكون وذلك للأعتداد بالسكون العارض فيلزم مدّه ست حركات للتخلص من التقاء الساكنين وقفاً [٢] ، وحاصل العلل هي عموم قاعدة الأعتداد بالعارض وعدمه عند الجميع لأن العارض كالمعدوم[٣] ، ولأنه يُغتفر في العارض ما لا يغتفر في غيره [٤] .

علّة التسمية :

له تسميات عدة تدور مدار علله فمرة يُسمى بالجائز نظراً لمده بالطول والتوسط والقصر ومرة بالعارض نظراً لما يعترضه من سكون وقفاً ومرة بالساكن العارض للعلّة نفسها ويُسمّى أيضاً بالمدّ العارض للسكون نظراً لكونه يَعرِض للكلمة أي المدّ أو بسبب أيضاً السكون الذي عرض للوقف [٥] .

ثانياً : مدّ اللين : هو أن يأتي بعد حرف اللين سكون عارض لأجل الوقف ويكون في الواو والياء إذا سكنا وسبقا بالفتح [٦] .

علّة الحكم :

وعلّته كما في المدّ العارض وهو السكون العارض للوقف فهو سبب المدّ ولو وصل بما بعده لزال السبب ولم يعد فيه ما يستوجب المد [٧] ، ويضم لذلك لما في حرفي اللين من امكانية للمدّ مما يسهل النطق بهما[٨] ، ولأن اللين فضل صوت في حروف العلّة [٩] ، إذ

---

(١) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٦٦ .

(٢) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١٩ .

(٣) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: ١٦٦ .

(٤) ينظر: عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات : ٩٤ .

(٥) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٦٦ .

(٦) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٩ .

(٧) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٦ .

(٨) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٩ .

(٩) ينظر: حروف العلّة هي الواو والياء إذا تحركتا بأي حركة كانت والواو والياء يكونان حرفي مدّ ولين وعلّة إذا كانا حرفي مدّ وحرفي علّة فقط إذا تحركا بحركة وحرفي لين وعلّة إذا كانا حرفي لين والألف تكون حرف مدّ ولين وعلّة دائماً، لأنها لا تكون إلّا حرف مدّ، ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٢٢ .

يجري الصوت في هذين الحرفين حرّاً طليقاً في مجراه لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أكثر من اتساع غيرهما وإن كان لتميّزه سبب في ذهاب معظم المدّ [١] .

علّة التسمية :

يُسمّى بمدّ اللين نظراً لحرفي اللين الموصوفين بهذا الصفة لخروجهما من الفم في لين من غير كلفة على اللسان بخلاف سائر الحروف[٢] ، والدليل على أن اللين صفة متساوية فيهما هو تقارب مخرجيهما كما ذكره المعاصرون من الباحثين في الأصوات اللغوية [٣] ، فالواو لا يخرج من الشفتين فقط بل هو في الحقيقة يخرج من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك غير أن الشفتين حين النطق بها تستديران ولعل وضوح استدارة الشفتين مع الواو هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين [٤] ، وهناك من يسميه باللين العارض للسكون نظراً لحرفي اللين من جهة ونظراً إلى طروء السكون على ما بعدهما من جهة أخرى [٥] .

قاعدة أقوى السببين :

" قد يجتمع أكثر من سبب على حرف مد واحد وحينئذ يتبع ما يعرف بقاعدة أقوى السببين وقد رتب العلماء المدود حسب قوتها :

أقوى المدود المد اللازم : للإجماع على مده وعلى مقداره .

ثم المد المتصل : للإجماع على مده لا على مقداره .

ثم المد العارض : لحمله على اللازم كلياً أو جزئياً .

ثم المد البدل : أضعفها لأنه حالة من المد الطبيعي " [٦]

وهناك استنتاج وتحكم عقلي محض بُني على تشابه العلة وكأنها أصل في العارض وفرع في اللين يقول محمد أمين عثمان " إذا اجتمع في التلاوة المد العارض مع اللين يجب أن يكون مقدار اللين اقلّ أو مساوياً للعارض لأن اللين إنما مد تشبيهاً له بالعارض فلا يجوز أن يكون المشبه به أقل من المشبه " [٧] والحقيقة انه مد لطبيعة مخرجه وصفته فعلته مقصورة عليه .

المسألة الثالثة : أحكام الراء

---

(١) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٦٣ .

(٢) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٩ .

(٣) ينظر: بهذا المعنى : عبد البديع النيرباني محاضرات في فقه اللغة : ٩٠-٩١ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٠- ٩١ .

(٥) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢١٩ .

(٦) أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم : ٥١ .

(٧) محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٨٨.

عرض ابن الجزري علّة الترقيق والتفخيم وأيهما الأصل عرضاً استوعب فيه الخلاف الذي حصل حول هذه المسألة إذ إن هناك من يرى أن التفخيم هو الأصل وعلّل التفخيم بأنه جاء لتمكن الراء من ظهر اللسان (١) ، ومجيء هذا التمكن على حدّ وصفهم من صفة التكرار التي أعطت للفتحة قوة فتحتين كما أعطت للكسرة قوة كسرتين (٢) ، وهناك من يرى أنه : " ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وإنما يَعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفُّلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعُّدهما " (٣) ، ونجد من هذه المذاهب ما يرجحه ابن الجزري وهو أن الراء لا توصف بترقيق ولا تفخيم بأصلها إذ يقول : " فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها " (٤) ، ، فمذهبه في تعليل الترقيق والتفخيم في الراء يقوم على الحركة الداعية إلى التصعد للحنك الأعلى التي تُمكن الراء من ظهر اللسان أو الحركة الأخرى الداعية لتسفّل طرف اللسان فيقول : " وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت يتحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة " (٥) ، واستبعد ابن الجزري في سياق سابق من كلامه المذهب الذي ينصّ على أن الأصل التفخيم وذلك باستبعاده لأثر صفة التكرير في الترقيق والتفخيم إذ يقول : " أمّا حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بيّن " (٦) ، ونميل لمذهب ابن الجزري الجزري لقوة ما يستدل به على تفنيد حجج القائلين الأصل هو التفخيم فمن استدلالاته القوية عليهم قوله :"وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها كما

---

(١) معنى قولهم : إن الراء ادخل في ظهر اللسان من النون : أن الجزء الذي يلامس اللثة من اللسان عند النطق بالراء أدخل في الفم بإتجاه وسط اللسان، ولكن موضع التقاء اللسان باللثة = = يأتي بعد مخرج النون بإتجاه أصول الاسنان فمن نظر إلى الأصل يظهر له جعل مخرج الراء قبل مخرج النون ومن نظر إلى الثاني أخر الراء عن النون ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٤٨ .

(٢) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢ /٨١ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه .

(٤) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢ /٨١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢ / ٨١ .

كان ذلك في حروف الاستعلاء وأيضاً فإن التكرار متحقق في الراء الساكنة سواء كانت مدغمة أو غيره مدغمة " [١] .

فنخلص إلى أن تأثير الحركة هو الأصل في متابعة العرب الأقحاح في تفخيم الراء وترقيقها فالناطق إذا أراد الشذوذ عاكس الحركة وإذا أراد الانسجام الصوتي والاتباع اللهجي للعرب الأقحاح تابع الحركة هذا فحوى ما ذهب إليه ابن الجزري لكننا بالرغم مما ذهب إليه من تجاوز لدور صفة التكرير في تفخيم الراء وترقيقها نرى أن لهذه الصفة حضوراً قوياً ذاك أنها صفة ذاتية لا عرضية وأثرها لازم في الراء فاذا كانت الحركة توجه نطق الراء المكسورة إلى طرف اللسان لترقق كما توجه الراء المفتوحة والمضمومة إلى ظهر اللسان لتفخم فإن صفة التكرير في الراء الساكنة أو المتحركة ستضاعف الفرق الصوتي ما بين الترقيق والتفخيم [٢] سواء يتوجه اللسان إلى طرف اللسان أو ظهره بتأثير الحركة أو أرادة الناطق الحرة إذ يمكن له أن يعاكس الحركة شاذاً في نطقه على خلاف ما جرت به عادة من أتبع لسانه للحركة من العرب في تفخيم وترقيق الراء ، هذا كله في الحركات الأصلية المتصلة بالراء سواء دخلت على جسم الراء أو سبقته ، أمّا إذا كانت عارضة كالكسر العارض قبل الراء لم ترقق الراء نحو قوله تعالى ﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ ﴾ الآية : ٨١ ، من سورة يوسف وقوله تعالى ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ ﴾ الآية : ١٠٦ من سورة المائدة أو كانت منفصلة عن الكلمة ولو كان كسرها أصلياً نحو قوله تعالى ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴾ الآية : ٩٩ من سورة المؤمنون ، وقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ ﴾ الآية : ٥٥ من سورة النور ، وعلّة ذلك كله أن الحركة العارضة أو المنفصلة يضعف أثرها لعدم لزومها [٣] ، فيستبعد الترقيق وأمّا المصير إلى التفخيم فذكر ابن الجزري تعليلات للعلماء في الأفعال التي وردت بصيغة الأمر ﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ ﴾ بأنها مقتطعة من المضارع أو شابهت المقتطع فأعمل الأصل ففخمت وهو مجرد احتمال ورد في إسقاط مذهب القائلين بأن أصل الراء التفخيم [٤] ، وقد يبدو تعليل التفخيم في هذه الكلمات ضعيفاً لأن

---

(١) المصدر نفسه : ٢ / ٨١ .

(٢) ينقل محمد يحيى سالم الجبوري ما يوضح رؤيتنا في تأثير التكرير من كتاب علم اللغة العام (الأصوات) ما نصه : " إن هذا الصوت يحدث بتكرار ضربات اللسان على اللثة تكراراً سريعاً وهذا السبب في تسميتها بالصوت المكرر ويكون اللسان مسترخياً في طريق الهواء مع تذبب الاوتار الصوتية "، ينظر : مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ٨٧ .

(٣) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٧٦ .

(٤) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢/٨١-٨٢ .

هناك كلمات وردت بصيغة الماضي مثل ﴿ ٱرۡتَضَىٰ ﴾ فهي غير مقتطعة من المضارع ، ولعل ارتفاع الصوت في هذه الكلمة وأشباهها معلل بعلل لها علاقة بسياق الكلام الذي وردت فيه، لأن ارتفاع الصوت بالتفخيم وانخفاضه بضده في أثناء الكلام يكون للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة [١] ، وهذا ما ينبغي دراسته والبحث فيه للوقوف على صحة هذا الاحتمال من عدمه في تعليل التفخيم في هذه الكلمات وهذا الجانب يفارق مرادنا من هذه الدراسة التي يُسلط الضوء فيها على العلل الصوتية المحضة لهذه الأحكام .

وبقي من هذا الموضوع بعض الكلمات التي جاز فيها الوجهان وعلل العلماء الجواز فيها نظراً إلى تمسك البعض بعلّة الترقيق دون علّة التفخيم والعكس وكان هذا الاختلاف في التعليل في الكلمات الآتية :

أولاً : كلمة ﴿ فِرۡقٖ ﴾ : من الآية ١٨ من سورة الشعراء إذ في حال الوصل أجاز العلماء الوجهين ترقيقاً وتفخيماً وعلّة ذلك تعدد نظر العلماء بتعدد العلل في هذه الكلمة فمن فخمها نظراً إلى مجرد وقوع حرف الاستعلاء بعد الراء لقوته [٢] ، فالقاف من الأحرف جزئية التفخيم لأنه مستعل غير مطبق [٣] ، فالأحرف المستعلية المطبقة لا تتأثر بالكسر تأثر الأحرف المستعلية المنفتحة لأنها حال كسرها تجذبها للأسفل قوة واحدة في حين تجذبها للأعلى قوتان هما الاستعلاء والإطباق [٤] ، فهو مانع قوي من الترقيق [٥] خلافاً للقاف هنا التي تجذبها للأسفل قوتان الكسر والاستفال فأتيح بذلك الترقيق للناطق كما أتاح ثباتها بسبب قوة صفاتها وأثرها في مقاومة عوامل التغيير التفخيم [٦] ، وقد يكون لمخرج القاف المتوسط ما بين الحنك الحنك الأعلى وخلاء الحلق ما يتيح للراء القابلية إلى الجنوح للترقيق أو التفخيم على حد سواء إذا تساوت العوامل المسببة أو المساعدة لهما من كسر أو مجاورة لحرف مستعل غير مطبق لطبيعة مخرجه المتوسطة لجهاز النطق وإن لم يكن ذلك سبباً رئيساً لكنه قد يبقى سبباً مساعداً لهذه الثنائية المتناقضة في النطق كما إن صوت القاف دلت الدراسات المعاصرة على

---

(١) ينظر: محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ١٥٤ .

(٢) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ١١٨ .

(٣) ينظر: محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ٨٠ .

(٤) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٨٧ .

(٥) ينظر : ملا علي القاري، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ١٥٤ .

(٦) ينظر : محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ١٤٢ .

أنه صوت مهموس لا مجهور[١] وهو بهذا صوت متعادل في صفاته الذاتية قابل للتفخيم والترقيق في النطق بنفس الدرجة إذ سيكون صوتاً حاملاً لصفات القوة الماثلة بكونه مستعلياً شديداً أو حاملاً لصفات الضعف الماثلة بكونه مهموساً مستفلاً فهنا يتعذر الترجيح بينهما وفقاً لهذا التحليل الصوتي ولكن مما علله علماء التلاوة من سبب اجتماع الترقيق والتفخيم عليه ويستوجب ذكره أنه من رقق الراء نظر إلى كونه مكسوراً والكسر أضعف تفخيمه [٢] ، لتحركه بالكسر المناسب للترقيق [٣] ، أو بالنظر إلى الكسر قبله[٤] ، أو رقق الراء لوقوعه بين بين كسرتين اضعفتاه[٥] ، لذلك المقدم في الأداء والمعوّل عليه في الوصل هو الترقيق وإن كان الوجهان جيدين [٦] ، وأمّا من قاس هذه الكلمة على قرطاس وأخواتها في التفخيم [٧] ، فهو قياس مع الفارق من حيث التعليل الصوتي لأن الطاء أقوى الحروف تفخيماً [٨] ، كما أن التفخيم مع الفتح أقوى من الضم والسكون والكسر أضعفها [٩] ، أمّا علّة عدم اختلافهم في غير ﴿ فِرْقٍ ﴾ كفرقة وقرطاس لانتفاء كسر الاستعلاء فيها[١٠] ، وإنما التعليل يقوى من

---

(١) ينظر : إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطبعة الانجلو المصرية (د، م: ٢٠٠٧) : ٢٣.

ل يقول أحمد علم الدين الجندي : " والذي أُرجحه أن أكثر القبائل العربية كانت تنطق القاف مجهورة اي بين الكاف والقاف اما القاف التي نسمعها من قراء القرآن اليوم فهي مهموسة ولعلها هي النطق النموذجي الذي جرى على ألسنة الخاصة قبل الاسلام " أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث في النظامين الصرفي والصوتي، دار العربية للكتاب (د، م – ١٩٨٣) : ١/ ٤٤٢ .

(٢) ينظر : يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ١١٨ .

(٣) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١١٦ .

(٤) ينظر : غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٧٧ .

(٥) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١١٦ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه .

(٧) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ١٥١ .

(٨) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٤٣ .

(٩) ينظر : أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ٢٦١ .

(١٠) ينظر : عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية : ٤٦ .

الوجوه التي ذكرناها سابقاً وتبقى هذه الخلافات إنما هي تعليلات بعد الوقوع [١] ، فالرواية هي هي الملاذ الأخير للجميع وقد أُجيز كلا الوجهين روايةً ويبدو لنا أن هذا الحكم المجيز للتفخيم والترقيق هنا إنما هو بحقيقته أثر من آثار رخصة الأحرف السبعة فهو ظاهر في قوة التعليل للتفخيم وقوة التعليل للترقيق .

ثانياً : كلمتا ﴿ بِمِصۡرَ ﴾ من آية ٨٧ من سورة يونس و﴿ ٱلۡقِطۡرِ ﴾ من آية ١٢ من سورة سبأ حال الوقف عليهما فنجد كلمة﴿ بِمِصۡرَ ﴾ من رققها لم ينظر إلى حالها وصلاً، وأعتد بالسكون العارض وقفاً ، فتكون ساكنة وقبلها ساكن وقبله كسر ، فترقق حسب القاعدة ، وفي هذه الحالة لم يعتد بالساكن الحصين الفاصل بين الراء والكسر ومن فخمها نظر إلى حالها وصلاً ، ولم يعتد بالسكون العارض وأعتد بالساكن الحصين الفاصل بين الراء والكسر ، فكسر ما قبله لا يؤثر في الراء ففخمها [٢] ، ويرى من حقق فيها أن التفخيم أولى من وجهين الأول : لأن الترقيق فيه تكلّف [٣] ، والثاني : عملاً بالأصل ونظراً لحركتها حال الوصل [٤] ، وهو اختيار ابن الجزري[٥].

أمّا كلمة ﴿ ٱلۡقِطۡرِ ﴾ فمن رققها نظر إلى ترقيقها وصلاً وإلى الكسر السابق للساكن المستعلي ، الذي يوجب ترقيق الراء بصرف لنظر عن الساكن المتوسط بينهما ومن فخم الراء نظر إلى العارض وهو الوقف بالسكون واعتبر الساكن بينها وبين المكسور حصيناً مانعاً من الترقيق فهو أقوى أحرف الاستعلاء تفخيماً [٦] عملاً بالأصل أيضاً ونظراً لحركتها حال الوصل [٧] ، وهو اختيار ابن الجزري أيضاً [٨] ، ويظهر من ذلك أن هذا الجواز لكلا

---

(١) ينظر : رضوان بن محمد أبو العيد، شرح المخللاتي: ١ /٧٦ نقلاً عن المكتبة الالكترونية الشاملة من موقع شبكة مشكاة الإسلامية .

(٢) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٥١-١٥٢ .

(٣) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ٢٧١ .

(٤) ينظر: يحيى بن عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية ملاحظات تطبيقية : ١١٨.

(٥) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر : ٢ /١٠٦، ومحمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٢٢ .

(٦) ينظر: قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ١٦٣-١٦٤ .

(٧) ينظر: يحيى بن عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية ملاحظات تطبيقية : ١١٨ .

(٨) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ٢٠ .

الوجهين إنما يُمثل رخصة من رخص الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن خير تمثيل لأنك لا تستطيع الترجيح لأحدهما ميلاً إلى أحد الوجهين على جهة القطع من جهة الصوت فكلا الوجهين محتمل وإنما كان اختيار ابن الجزري وغيره من المحققين هو استئناساً بأصل الحركة في كلتا الكلمتين ولا يعني الاختيار هنا المفاضلة فالكل قرآن ولكن هو الاستحسان في القراءة من قبل أهل الأداء كما في كلمة ﴿ فِرۡقٖ ﴾ إذا ينصّ الداني فيها على جواز الوجهين بقوله : " والوجهان جيدان، ولكن الراجح هو الترقيق وهو المأخوذ به والمعوّل عليه " [١]، وقوله المعوّل عليه يقصد بالاشتهار والقراءة بين القراء تبعاً للأئمة هذا وجه الرجحان فهو في الأداء فقط ولا يعني أن الوجه الثاني لا يؤخذ ولا يعوّل عليه على وجه الاطلاق .

ثالثاً : الكلمات الآتية :

﴿ٱلنُّذُرُ﴾ وهي في ستة مواضع من سورة القمر وكلمة ﴿يَسۡرِ﴾ من الآية ٤ من سورة الفجر وكلمة ﴿ فَأَسۡرِ ﴾ وآية ٨١ من سورة هود ، وآية ٦٥من سورة الحجرات، وآية ٢٣ من سورة الدخان ، وجواز الوجهين فيها حال الوقف عليها حصراً أمّا علّة ذلك الحكم فيها فمن رقق الراء فيها نظر إلى الأصل وهي الياء المحذوفة للتخفيف وإلى الوصل حيث إنّها مرققة لكسرها فأجرى الوقف مجرى الوصل ومن فخم لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل بل أعتد بالعارض وهو الوقف بالسكون مع حذف الياء [٢] ، إعمالاً للقاعدة المعهودة في الراء إن إن سكنت وقبلها ساكن وقبله فتح أو ضم فخمت [٣] ، فالترقيق فيه دلالة على الأصل [٤] ، كما أن التفخيم يحتمل لعروض السكون [٥] ، ورجح الشيخ الحصري اختيار العمل بالأصل في في هذه الكلمات وهو الترقيق [٦] ، وهناك من فصّل في اختياره لأحد الوجهين إذ يرى في الوقف على كلمة ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ بالترقيق تكلّفاً فاختار التفخيم وفي الكلمات الأخرى يرى أن الوقوف عليها بالتفخيم فيه تكلّف فاختار الترقيق مع الإقرار بجواز الوجهين للرواية [٧] ، والذي والذي يبدو أن ما حملهم على هذا التفصيل والترجيح إنما هو للعجمة التي طالت الألسن أو لاتباعهم اللهجة التي يقرأون بها في بلدانهم حيث سيكون أحد الوجهين أقرب إليها من الآخر من حيث سهولة النطق وإلّا فإن كلا الامرين كما مر وجد رواية ويمثل لغة العرب وهذا

---

(١) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ٢٠ .

(٢) ينظر: قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ١٦٢-١٦٣.

(٣) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٧٨ .

(٤) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ٢٧٣ .

(٥) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١١٨ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ١١٨-١١٩ .

(٧) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ٢٧٤ .

الخلاف في الاختيار إنما يثبت ما ثبت سابقاً في الكلمات الأُخر من أن هذه الجوازات في نطق بعض الأحرف القرآنية إنما هي من التوسعة والرخصة في نزول القرآن على سبعة أحرف فهي أثر من آثار تلك الرخصة التي روعي فيها اختلاف اللهجات أو حتى تردي النطق عند البعض بسبب العجمة[١]، وأمّا تحليل اختيار التفخيم في كلمة ﴿ٱلنُّذُرُ﴾ والترقيق في الكلمات الأخرى لأن خلاف ذلك يؤدي لعسر في النطق لمخالفتها لطبقات الصوت [٢] فيُرى تعليلاً بعيداً لأن الناطق بالعربية لا يعاني من احتباس اللفظ أياً كان فتعلم أصواتها يمنح السّلم الصوتي للأنسان مرونة عجيبة تجعله يستطيع النطق بأي حرف أو تركيب لغوي [٣]، إذ كلا الوجهين قرآن والقرآن كما وصفه تعالى ميسر للذكر بقوله : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [٤] ، وآلة الذّكر هي الألسن فهو ميسر للنطق[٥] ، فضلاً عن ان من اللهجات ما تميل إلى غلظة الصوت وأخرى إلى الترقيق وهي ماثلة في أصوات العرب ولحونها [٦] ، وهذا حتى ما بين اللغات المختلفة [٧] ، وبرأينا إذا تساوت الأسباب للترقيق والتفخيم جنح الناطق إلى طبعه اللهجي وهذا ما دعا بعض العلماء إلى ترجيح وجه دون آخر في الأداء . ولكن قد يرد تساؤل وهو إذا كان للقاف نوع توازن مابين صفات القوة والضعف فما هي خصوصية (الصاد والطاء والسين والذال في كلمة مصر والقطر ونذر وأسر ويسر) في هذه القراءة والذي يبدو أن كلمة ﴿فِرْقٍ﴾ تقرأ بالجواز وصلاً والوصل أصل في التلاوة إتماماً للمعنى [٨] فضلاً عن كون القاف متحركة بالكسر بينما هذه الأحرف يكون الجواز

---

(١) ينظر : إبراهيم النعمة، علوم القرآن، دارالكتب (الموصل : ١٩٩٧م) : ٣٢ - ٣٤ .

(٢) ينظر : أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ٢٧٤ .

(٣) ينظر : عمر عبيد حسنة، من فقه الاستطاعة، ط١، المكتب الاسلامي (د . م : ١٤٢١هـ .- ٢٠٠٠ م) : ١٣١.

(٤) سورة القمر: الآية ١٧.

(٥) ينظر : أحمد بن محمد بن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ط٢، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) : ٤ / ٣٧٢ .

(٦) ينظر : عثمان بن سعيد الداني، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي مكتبة أولاد الشيخ للتراث (د . م : د . ت) : ١٥٥ .

(٧) ينظر : هيام كريدية، الألسنية الفروع والمبادئ والمصطلحات، ط٢، (بيروت : ١٤٢٩هـ ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨ م) : ١٣٤، ١٤١، ١٧٧ .

(٨) يقول ابن جني في بيان ذلك : " فإن قلت ولم جرت الاشياء في الوصل على حقائقها قيل لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة

حكماً لها في الوقف وهو فرع في التلاوة كما يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في الوصل بل هناك من اعترض على ثبوتها من طريق الشّاطبية أصلاً وإن كنا لا نميل إليه في هذه الأحرف فنقول لعل التوازن ليس بذات الحرف بل بالتجاور المتمثل بالسكون للأحرف المستعلية (ص– ط) والحركة السابقة كما عبر العلماء عن ذلك في تعليلاتهم وأما السين من ﴿ فَأَسْرِ ﴾ و﴿ يَسْرِ ﴾ مع الراء فتشابه الصاد والطاء في فلسفة الجواز التي ذكرها العلماء بمعنى من المعاني فالسكون على السين هو إماتة للحرف واستحضار لقوة الفتحة قبلها كما يمكن إحياء قوة هذا الحرف الماثلة بالصفير ومنع تأثير الفتح على الراء فيعمل بالأصل وهو الترقيق المناسب لصفات الضعف في السين فضلاً عن الكسر المحذوف بالوقف واستحضاره على مايبدو هو تبعاً لماجرت عليه عادة اللسان قبل حذفه بالوقف وأما الذال والراء فبالنظر إلى ظل المحذوف من هذه الكلمات وهو الياء المتمثل بالكسر ليصار إلى الجواز فالراء تتجاذبها الكسرة عند المباشرة والضمة عند السكون فبالنظر إلى الكسر الدال على الياء ترقق وبالنظر إلى الضمة قبلها تفخم . فضلاً عما بين الراء والذال من اشتراك في أغلب الصفات التي تتيح لهما التأثير والتأثر فيما بينهما بلا عائق أو شذوذ صوتي فهنا يتعذر الترجيح بين المتناقضات الصوتية مابين الترقيق والتفخيم في الحرف الواحد من هذه الكلمات وفقاً لهذا التحليل الصوتي وهو ملمح على الإحكام الصوتي الماثل في النصّ القرآني.

المسألة الرابعة :

أحكام اللام الساكنة :

ينبغي النظر إلى أصل صفة اللام ساكنة كانت أو متحركة للوقوف على وجه تعليل الأحكام المتعلقة في علم التلاوة بهذا الحرف إذ نجد أحمد بن محمد الدمياطي يقول : " وقولهم الأصل في اللام الترقيق أبين من قولهم الأصل في الراء التفخيم وذلك أن اللام لا تغلظ إلّا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء وليس بتغليظها مع وجوده بلازم بل ترقيقها إذا لم تجاوره لازم " [1] ، فقوله : (وليس تغليظها مع وجوده بلازم) دليل أصالة الترقيق في هذا الحرف والذي يبدو أنه يعود لسببين :

الأول : صفاته الماثلة فيه فهو حرف مستفل منفتح مذلق بيني منحرف [2] ، فالاستفال ضد الاستعلاء الذي يستلزم التفخيم [1] ، كما أن الانفتاح ضد الإطباق الذي يزيد من مرتبة التفخيم

والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف " أبو الفتح عثمان ابن جني تحقيق علي النجار، عالم الكتب (بيروت : د . م) : ٢ / ٣٣١.

(١) ينظر: أحمد بن محمد الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : ١٣٢ .

(٢) ينظر : إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن، ط١، دار القلم (دمشق: ١٤٢٢هـ –

في الحرف المستفل[٢] ، وخروج الحرف من ذلق اللسان وبعض حافته [٣] ، هو اعتماد على الجزء الأضعف والأدق في هذا العضو الذي يكون الأقدر في التحكّم بطبيعة الصوت عند النطق قلة في الصوت مع الترقيق وكثرة مع التفخيم فكلها مدعاة للترقيق كما أن انحراف الصوت عند خروجه دليل عدم الانحباس التام في الصوت أحد اسباب قوة النطق الماثلة في أحرف التفخيم [٤] .

الثاني: يتعلق بطبيعة أصل نطق اللام وحقيقة ماهيتها فالترقيق هو الآتيان باللام على ماهيتها وسجيتها من غير زيادة شيء فيها والتغليظ هو الزيادة فيها لأنه سمن يدخل على الحرف فيمتلىء الفم بصداه وهذا يحدث إذا ما جاور حرف اللام أحرف الإطباق المفخمة غير المكسورة إذ ستُعمل فيها التفخيم [٥] ، وهذا عند ورش عن نافع[٦]، إذ إنه يغلظها إذا تحركت بالفتح أو سكنت لا غير[٧] ، وللجمهور في تفخيمها تفصيل غيره [٨] ، أمّا في رواية حفص عن عاصم وغيره فالترقيق ولكن من غير إفحاش وقولهم من غير إفحاش [٩] ، دليل على تأثّر

٢٠٠١م) : ٢٣١.

(١) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية: ١٠٠.

(٢) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٨٦ .

(٣) ينظر : مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القرآءة : ٣١٤ .

(٤) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢٤٠ .

(٥) ينظر: محمد بن أحمد بن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) :١/ ١٦ .

(٦) ورش: هو عثمان بن سعيد بن عبد الله مولى لآل الزبير بن عوام وكنيته أبو سعيد ولقبه ورش ولد سنة ١١٠هـ وتوفى بمصر سنة ١٩٧هـ وأما شيخه نافع : هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ولد سنة ٧٠هـ وقد أخذ القراءة عن أبي جعفر القاريء عن سبعين من التابعين عن اجلّ الصحابة عن النبي (ﷺ) وقد انتهت إليه رياسة الإقراء بالمدينة المنورة توفي ٦٩هـ ينظر: خير الدين الزركلي، الأعلام : ٤ /٢٠٥ .

(٧) وأكثر الورايات عن ورش ترك التغليظ ويقال أنه أضطرب النقل في هذه المسألة عن ورش ينظر: عبد الرحمن بن أسماعيل الدمشقي، ابراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: أبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية (د. م : د. ت) : ٢٦١، وعبد الفتاح عبد الغني القاضي شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، ط١، دار السلام (القاهرة : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) : ١١٨ .

(٨) ينظر : محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر : ٢ /٨٣ .

(٩) ينظر : عثمان بن سعيد الداني، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد : ٣١٦ .

الأصل وهو الترقيق بأسباب التفخيم إذ هو الفرع [١] ، أمّا مقارنة الدمياطي للام بالراء التي أخذها عن ابن الجزري [٢] ، هي مقارنة مع الفارق ذلك لأن الراء تمتاز بصفة التكرير التي ضاعفت تأثير الحركة على هذا الحرف تفخيماً وترقيقاً في قول للعلماء [٣] ، أو ضاعفت الأثر الصوتي بمضاعفتها لحركة اللسان بغض النظر عن تأثير الحركة لأنها صفة ذاتية وليست عرضية فالتكرير صفة طاغية وحاضرة بأثرها في حرف الراء في حين أن اللام حرف أتم استقراراً وأحكم سكوناً عند نطقه فلا تكرار فيه فيكون أقل تأثراً بالحركات سواء باشرته أو جاورته فهو أكثر إعمالاً للأصل لذلك كان القرّاء يكرهون تغليظ اللامات في القرآن كله سوى لامات لفظ الجلالة كما نصّ عليه الداني [٤] ، ونظراً لما للحرف الساكن من قابلية على الإدغام عند مجاورة مماثله أو مقاربه أو مجانسه في الصفة والمخرج أو لسقوطه لفظاً في بعض الأحوال أو ترقيقه وتفخيمه في لفظ الجلالة أهتم العلماء باللامات السواكن على التفصيل الآتي :

أولاً : لام لفظ الجلالة :

لامات لفظ الجلالة لها خصوصية تجاوزت فيها طبيعة اللام المتَّسِمة بإعمال الأصل وهو الترقيق وتجاوزتها إلى إعمال ما يُعدّ فرعاً وزيادة على الأصل وهو التفخيم فكانت كالآتي :

أولاً : الترقيق : وذلك إذا سبقت بكسر أو ساكن سبقه كسر اصلي أو عارض أو التنوين مطلقاً حال الوصل أو ياء مد [٥] .

علّة الحكم :

هي ان اسم الله تعالى التزم فيه التغليظ تفخيماً له وتعظيماً واختصّ بذلك اسمه سبحانه من غير وجود حرف استعلاء فيه فإذا وقع بعد كسرة رققت اللام تحسيناً للفظ ومعنى أنه يروق في اللفظ عند القرّاء هو لكراهة التصعّد بعد التسفّل واستثقاله [٦]، لأن الكسرة توجب التسفّل واللام المفخمة حرف مستعل والأنتقال من التسفل إلى التصعد ثقيل [٧] .

---

(١) ينظر : أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ٢٦٤ .

(٢) ينظر : محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ٢ /٣٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : عثمان بن سعيد الداني، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد : ٢١٦ .

(٥) ينظر : أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات : ٢١٦.

(٦) ينظر: عبد الرحمن بن اسماعيل الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني : ٢٦٥ .

(٧) ينظر: محمد بن عمر الرازي، مفاتح الغيب، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) : ٩١/١ .

ثانياً : التفخيم : ويصار اليه إذا سبقت بفتح أو ضم أو واو مدية فحكمها كالضمّ أو ابتدىء بلفظ الجلالة [١] .

علّة الحكم :

العلّة الصوتية تعود عند بعض علماء التلاوة إلى انعدام موجب الترقيق وحضور موجب التفخيم وهو الفتح والضم لأنهما يستعليان في الحنك والاستعلاء خفيف بهما [٢] ، أمّا علّة التفخيم عند الابتداء بلفظ الجلالة فلأن الهمزة مفتوحة [٣]. ومن العلماء من علل التفخيم في اللام بأنه عائد إلى المعنى من حيث قصد التعظيم للذات الإلهية بالتفخيم للام في لفظ الجلالة فالتفخيم مشعر به لأن اللام الرقيقة تذكر بطرف اللسان والمغلظة تذكر بكل اللسان[٤] اللسان[٤] ، ولكننا نقول إذا قصد بالتفخيم التعظيم فماذا يقصد بالترقيق إذن ؟ والذي يبدو أن ما يكشف عن هذه العلّة المتعلقة بخصوصية لام لفظ الجلالة في القرآن الكريم ومجاوزتها لصفتها الذاتية وهي الاستفال موجبة الترقيق هي الدراسة البيانية الكاشفة عن تعلق أحكام التلاوة بذاتية البيان القرآني الخاصّة وهذا ما سيكون موضع دراستنا خارج إطار هذه الدراسة .

ثانياً : لام الاسم :

لام الاسم نوعان لام أصلية واخرى تنزل منزلتها من حيث إنّها لا يستغنى عنها وحكمها الآتي :

١. **الإظهار** : ويكون مع اللام المتوسطة دائماً وهي ما تُسمّى باللام الأصلية ولا يدخلها الإدغام كاللام من ﴿ أَلْفَافًا ﴾ لأن الإدغام يؤدي إلى خلخلة بنية الكلمة وتغييرها صورةً ومعنىً [٥].

٢. **الإدغام** : وعلّته التماثل كما في لام التعريف مع الاسم الموصول أمّا تسميتها بالزائدة لأنها غير مفيدة للتعريف فالاسم الموصول معرفة بذاته [٦] ، وسميت باللازمة لأنه لا يمكن

---

(١) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٧٩ .

(٢) ينظر: أحكام التلاوة : ١٠ نقلاً عن المكتبة الالكترونية الشاملة .

(٣) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاءه، المنير في أحكام التجويد: ١٥٢، وغانم قدوري الحمد الحمد الميسر في علم التجويد: ٧٩ .

(٤) ينظر: محمد بن عمر الرازي، مفاتح الغيب : ٩١/١ .

(٥) ينظر : أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات : ٢٢٤ .

(٦) ينظر : علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، دار المعارف بمصر (القاهرة : د . ت) : ١٨٧/٣ .

الاستغناء عنها لتنزّلها منزلة الجزء من الكلمة [١] ، أو تكون زائدة غير لازمة وهي لام التعريف مع غير الاسم الموصول فإن جاء بعدها الأحرف القمرية المجموعة بمقولة (أبغ حجك وخف عقيمه) فحكمها الإظهار ويسمّى إظهاراً قمرياً وتسمّى اللام بالقمرية وعلّة الإظهار بعد هذه الحروف بعدها عن مخرج اللام [٢] ، وعلّة التسمية على طريقة التشبيه حيث شبهت اللام بالنجم والحروف الأربعة عشر بالقمر بجامع ظهور كل مع الآخر وعدم خفائه معه [٣] ، أمّا ما سوى الأحرف القمرية فهي الأحرف الشمسية حال التقاء أل التعريف بهذه الأحرف فتدغم فيها وعلّة ذلك هو التماثل مع اللام والتقارب مع باقي الحروف وعلّة التسمية بالإدغام الشمسي أو اللام الشمسية هي أيضاً على طريقة التشبيه حيث شبهت اللام بالنجم والحروف الأربعة عشر بالشمس بجامع خفاء كل عند الآخر وعدم ظهوره معه [٤] .

ثالثاً : لام الفعل ماضياً أو مضارعاً أو أمراً :

حكم اللام الساكنة في هذه الأفعال هو الإظهار وجوباً احترازاً عن تغير المعنى أو تلاشيه بشكل نهائي كما في (جعلنا) تصبح (جعنا)[٥] ، الذي يمكن استدراكه في الأحرف الأحرف التي ستدغم بها هذه اللام عند إدغامها في مثلها أو مقاربها في المخرج كما في إدغام فعل الامر (قل) في اللام للتماثل ومع الراء للتقارب في المخرج الصفة في حين يتأكد الإظهار في لام الأمر في الفعل المضارع لأنها زائدة والزائد يمكن الاستغناء عنه وقد يسبق اللسان إلى إدغامها فنبه العلماء على هذه العلّة الصوتية وعلى حكمها [٦] .

وقد يُثار جدلٌ افتراضي عن علّة عدم إدغام اللام مع النون من قوله تعالى ﴿ قُلْ نَعَمْ ﴾ كما أدغمت لام التعريف في كلمة (الناس) فنبه ابن الجزري على وجود مباينة ، ومفارقة الإدغام للام التعريف في كلمة الناس عن قوله (قل نعم) معلّلا ذلك بأن الفعل (قل) قد أُعلَّ بحذف عينه فلم يُعلّ ثانياً بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة إجحاف إذ لم يبق منها إلّا حرف واحد و(أل) ، حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يُعلّ بشيء فلذلك أُدغم ، وألا ترى أن الكسائي [٧] ، ومن وافقه أدغم اللام من (هل وبل) في نحو قوله تعالى

---

(١) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ١٧١ .

(٢) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٤٧ .

(٣) ينظر : قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٨٣ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه .

(٥) ينظر : عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية : ٤٩ .

(٦) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٧٣ .

(٧) الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبد الله الأزدي امام في اللغة والنحو والقراءة، أصله

﴿هَلۡ تَعۡلَمُ﴾ من الآية : ٦٥ من سورة مريم وقوله ﴿بَلۡ نَحۡنُ﴾ من الآية : ٦٧ من سورة الواقعة ، ولم يدغمها في نحو ﴿قُلۡ نَعَمۡ﴾ من الآية : ١٨ من سورة الصافات وقوله﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ﴾ من الآية : ٦١ من سورة آل عمران فان قيل قد أجمعوا على إدغام ﴿قُل رَّبِّيٓ﴾ من الآية ٢٢ من سورة الكهف والعلّة موجودة ؟ قلت لأن الراء حرف مكرر منحرف فيه شدة وثقل يضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه واللام ليس كذلك ، فجذب اللام جذب القوي للضعيف ثم أدغم الضعيف في القوي على الأصل ، بعد أن قوي بمضارعه بالقلب ، والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشددات وأمّا النون : فهو أضعف من اللام بالغنة ، والأصل ألّا يدغم الأقوى في الأضعف ألا ترى أن اللام إذا سكنت كان إدغامها في الراء إجماعاً ولا كذلك العكس وكذلك إذا سكنت النون كان إدغامها في اللام إجماعاً ولا كذلك العكس[١] ، وهناك من يرى أن علّة إدغام (أل) مع النون في (الناس) لكثرة وقوعها في القرآن فهي أحوج إلى الإدغام تسهيلاً للنطق بخلاف لام الفعل قبل النون فهي قليلة الوقوع في القرآن وإظهارها ليس فيه مشقة [٢] .

رابعاً : لام الحرف (هل ، بل) :

هذه اللام في هذين الحرفين شبيهة بلام فعل الامر (قل) في كون الإظهار واجباً فيها فيما سوى الراء للتقارب والتماثل معها في الصفة والمخرج [٣] .

المسألة الخامسة :

أحكام الميم الساكنة :

نظراً لما تتمتع به الميم من صفات وما يَعرض لها من مجاورة لبعض الأحرف مقاربة لها أو مماثلة تمكن الناطق بها من إخفائها حيناً أو إدغامها أو تستوجب إظهارها أحياناً اخرى نجد أن رواية حفص عن عاصم جاءت بأحكام الميم الساكنة متوافقة مع أحواله هذه وكالآتي :

أولاً : إدغام الميم الساكنة بمثيلتها وهي الميم المتحركة المسمى إدغام المتماثلين [٤].

من أولاد الفرس وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين له تصانيف منها : معاني القرآن والمتشابه في القرآن توفي ١٨٩هـ، ينظر: خير الدين الزركلي الأعلام : ٤ / ٢٨٣ .

(١) ينظر : محمد بن محمد الجزري، التمهيد في علم التجويد : ٦١-٧٢ .

(٢) ينظر : قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٨٧ .

(٣) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٥١ .

(٤) ينظر : عبد الوارث سعيد تيسير التجويد مع دراسة، ط٩، دار الوفاء (مصر: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) : ٧٥، و يحيى عبد الرزاق الغوثاني علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات

علّة الحكم :

علّة الإدغام هنا هي مشابهة لعلّة إدغام كل حرفين متماثلين إذ إن علّة المصير إلى الإدغام هو التخلص من معاودة اللسان من موضع وأحد ففي ذلك جهد عضلي لا يخفى على من يتصور ذلك باختيار يسير يُجريه على كلمة يتردد فيها الصوت على نحو متلاحق مرتين إذ مما لاشك فيه أنه سوف يشعر بتوتر اللسان، للجهد المبذول في سبيل تحقيق الأداء بصورة صحيحة فالعلّة الغائية للإدغام هي العمل من وجه واحد لما يحقق الخفة في النطق والانسجام الصوتي(١) ، أمّا العلّة الصوتية فراجعه إلى التماثل كما ذكرت في أحكام النون الساكنة والتنوين عند إدغامها في النون المتحركة (٢) ، فالإدغام برأينا هو عملية اختزال لعامل الزمن الأطول بالأقصر منه من خلال عدم معاودة النطق للحرف الثاني بشكل منفصل كلياً بالابتداء بالأول وهو الميم الساكنة مزجاً بالميم الثانية من خلال الغنة مع الحركة الممثلة لكلا الميمين بداعي الإدغام المعبّر عنه بالتشديد وهذا الرأي يقوم على الحقيقة الأدائية للإدغام .

علّة التسمية :

ويُسمّى إدغام مثلين صغيراً وسُمّي إدغاماً لادخال الميم الساكنة في المتحركة وسُمّي بالمثلين لكون المدغم والمدغم فيه مؤلفين من حرفين اتحدا مخرجاً وصفة، ورسماً واسما وسُمي صغيراً لأن الميم الساكنة وقع بعدها ميم متحركة وسمي إدغاماً بغنة لكون الغنة مصاحبة له وهي هنا بالإجماع وهي للحرف المدغم فيه فهو إدغام كامل لأن ذات الحرف وصفته تلاشت في الثاني ، وسمي شفوياً لخروج الميم من الشفتين ولتميزه عن إدغام النون في حروفها (٣) ، وأما التسمية بالمثلين تارة والمتماثلين تارة أخرى في كتب التلاوة(٤)، فيترجح لنا أن من سمّاه بالمثلين نظراً إلى ذات الحرفين فهما مثلان في المخرج والصفة وأما من يطلق تسمية المتماثلين فنظراً إلى ذات عملية الإدغام التي تتم بين الحرفين إذ إن صيغة متماثلين من ماثل تدل على المشاركة بين شيئين فصاعداً (٥) .

تطبيقية : ٤٣ .

(١) ينظر : عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية (بغداد : ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م) : ٣٨٢– ٣٨٣ .

(٢) ينظر : صفحة ٦ من الدراسة .

(٣) ينظر : أحمد خالد شكري، المنير في أحكام التجويد : ٦٢–٦٣ .

(٤) ينظر : عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : ٦٠ .

(٥) ينظر : رعد حسن الحيالي، توضيح متن البناء في علم الصرف (د . م : د. ت) : ١٣ .

ثانياً : إخفاء الميم الساكنة مع الباء ويسمى إخفاءً شفوياً [١] .

علّة الحكم :

نقول إن علّة الإخفاء هنا مرتبطة بطبيعة المخرج الجامع لكلّ من الميم والباء وطبيعة الصفات التي قاربت بينهما أيما تقريب فالمخرج هنا هو الشفتان اللتان يتمكن الناطق من التحكُّم بهما في توجيه صوت الحرف إخفاءً وإظهاراً خلافاً لبعض الأحرف التي تنشأ في المخارج الأكثر حدّية وأقل مرونة في قدرة الناطق على التحكم بها التي يمكن أن توصف بالمخارج المغلقة ثابتة النطق التي لا تحتمل التجزئة الصوتية كما في الأحرف النطعية مثلاً[٢] ، ولهذه العلّة قد تكون الباء بديلاً عن الميم كما في لفظ (مكة) بشهادة القرآن بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [٣]، الآية ٩٦ من سورة آل عمران فالسياق الصوتي لكلا الحرفين يُعين على ذلك [٤] يقول عادل نذير بيري : " فالميم يوفر للباء إطباق الشفتين ، وتحقيق مبدأ العمل من وجه واحد أو تحقيق ما يُسمّى تصويب اللسان إلى منطقة واحدة، ذلك التصويب الذي يجعل الآتيان بصوتين من موضع واحد ممكناً، ولا سيما أن الباء والميم تؤديان بانطباق الشفتين إنطباقاً تاماً عند النطق فيحبس الهواء حبساً تاماً في الميم ثم يمر الهواء بخفض الحنك الرخو ما يؤدي به صوت الميم، ومن ثم يستمر إطباق الشفتين فيستمر الحبس حتى يؤتى بالأنفجار لتأدية الباء وذلك من خلال الأنفراج المفاجيء بالشفتين " [٥] ، كما أن اتحاد المخرج لحرفي الميم والباء ولهذا التقارب في الصفة عسر الإظهار والإدغام فكان الإخفاء [٦] ، لطبيعة هذين الحرفين منشأ وصفة وما للمجاورة من فروض صوتية ذلك أن الصوت في الكلمة أو الجملة يكتسب خصائص جديدة بحكم تجاوره لأصوات أخرى قد ينقلب فيها إلى صوت آخر إذا وقع في سياق معين حيث كون ذلك

---

(١) ينظر : نادر موسى قواعد وأحكام التلاوة والتجويد للمتعلم والمستفيد، ط١، دار الإسراء (عمان : ٢٠٠٤) : ٣٨ .

(٢) هذا التحلّيل يمثل رؤيتنا الخاصة أما إتحاد المخرج وتقارب الصفة فقد أشارت إليه كتب التلاوة ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٨٩.

(٣) سورة آل عمران : الآية : ٩٦ .

(٤) ينظر: عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ٢٦٤.

(٥) المصدر نفسه: ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٦) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٦٢ .

كمجموعة المعطى الصوتي الجديد للميم الساكنة المعروف بالإخفاء الشفوي [١] ، وهناك من علل الإخفاء بعلّة مدارها هيئة آلة النطق فالإخفاء لديه يعود لأنطباق الشفتين على الباء والميم كانطباقهما على أحدهما [٢] ، ويستفاد أنه لا يحصل تمايز للباء عن الميم إلّا بإخفاء الميم إذ الباء أشد اطباقاً من الميم فيكون خلل في التلفظ من جهة أداء الحرفين أداء محاكياً لطبيعة نطقهما لذلك نجد أن طرق الرواية الأكثر أداء كما في رواية حفص عن عاصم تقوم على هذه المحاكاة وإن كانت الأخرى لا تمنع ذلك وهي الأقل أداءً عند علماء الإقراء [٣] ، ومما يؤكد هذا المعنى المراد من ذلك التعليل هو ما أردفه صاحبه من تعليل آخر يُبين فيه عدم إدغام الميم في الباء لأن لها صوتاً في الخياشيم تؤاخي به النون الخفيفة [٤] ، وبرأينا هذا هذا الصوت الماثل بالغنة كان علّة أخرى لتمايز الميم عن الباء بإعطاء الميم القابلية الأكثر للإخفاء بالأستعاضة عن ما يفقد من جسمها بصوت الغنة في حين أن الباء الأشد تمسكاً بكمال نطق ذاتها لما تميّزت به من كمال انطباقا الشفتين حال تلفظها حدّ الالتصاق الأكثر مبالغة منه في الميم .

علّة التسمية :

هذه التسمية تقوم على شطرين الأول الإخفاء وهذا الاطلاق يعود إلى الميم لأنها تخفى مع الباء وذلك باضعاف مخرج الميم بأن نقلل درجة إطباق الشفتين عند النطق بالميم دون ترك فرجة وصورة الاضعاف هنا هو ستر ذاتها في الجملة من خلال ذاك التقليل لان قوة الحرف ودرجة ظهور ذاته إنما يكون بقوة الاعتماد على مخرجه فالإخفاء عند المحققين الضابطين ليس فيه اعدام لذات الميم لا من حيث الكل ولا من حيث الجزء [٥] ، لذلك لا يُسمّى إخفاءً حقيقاً كما في النون الذي يختفي فيه غالب جسمها عند الإخفاء والحكم في التسمية تتبع الغالب بل نجده يوصف بالشفوي وهذا الوصف مأتي به من خروج الميم والباء من الشفتين [٦] .

---

(١) ينظر: هيام كريدية، الألسنية الفروع والمبادئ والمصطلحات، ط١ (بيروت : ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م) : ١٥٩ (بتصرف) .

(٢) ينظر: عثمان بن سعيد الداني، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد : ٣٢١ .

(٣) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٨٨.

(٤) ينظر: عثمان بن سعيد الداني، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد : ٣٢٢.

(٥) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٨٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه .

ثالثاً : الإظهار الشفوي : وهو نطق الميم الساكنة من غير غنة مع جميع الأحرف فيما عدا حرفي الميم والباء ويكون اشد اظهاراً مع الفاء والواو [١] .

علّة الحكم :

علّة الإظهار ظاهرة هنا وهي بعد مخرج الميم عن مخرج أكثر هذه الأحرف مع الاختلاف في الصفات [٢] ، وأمّا علّة أنها تكون أشد إظهاراً كما يُعبّر عنه علماء التلاوة فيعود ذلك إلى إتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيخشى أن يسبق اللسان إلى إخفائها كما يفعله الجهال بالتلاوة [٣] ، وهناك من أعلّه من وجه آخر كالداني فقال : " وإن التقى بالفاء أو الواو أنعم بيانه للغنة التي فيه إذا كان الإدغام يذهبه فيختل بذلك " [٤] ، فالمراد بهذا الكلام أن أن الميم لا تدغم في مقاربها وهي الفاء من أجل الغنة التي فيها فلو أُدغمت لذهبت غنتها فكان إخلالاً وإجحافاً فأُظهرت وكذلك لقوة الميم وضعف الفاء ولا يدغم القوي في الضعيف ولا تدغم في الواو برغم التجانس (الاشتراك) في المخرج للتفرقة بينها وبين النون الساكنة المدغمة في الواو وخوفاً من اللبس فلا يُعرف هل هي ميم أو نون لذا كان إظهاراً شديداً خوفاً من الإدغام [٥]، ولكن يبقى هناك سؤال هو اقرب إلى الافتراض العقلي وهو إذا كانت النون الساكنة تدغم في الميم المتحركة لعلّة الاشتراك في الصفات والتقارب في المخارج فلماذا لم تدغم الميم الساكنة في النون المتحركة للعلّة نفسها؟ الجواب : هو أن وجه إدغام النون الساكنة في الميم المتحركة دون إدغام الميم الساكنة في النون المتحركة هو أن النون تأتي صوتاً زائداً وهو ما يُسمى بالتنوين وهي ليست من بنية الكلمة إذ يمكن الاستغناء عنها كما في الوقف فمجيء الإدغام منها لا يؤثر بدلالة الكلمة على معناها كما تأتي النون ساكنة في الأحرف التي تعد واسطة المعنى الكلي المراد من سوق الكلام وهذه الأحرف لا يَشكَل على السامع فهمها لما بين النون والميم من اشتراك في أصوات الغنة ولعدم الخروج بحرف جديد من ذلك الإدغام سوى تشديد الثاني إشارة للأول الذي أدغم فيه كما في قوله ﴿إِذَا مِّنَ﴾ الآية: ١٠٦ من سورة يونس وقوله تعالى: ﴿إِذَا مُّنظَرِينَ﴾ الآية : ٨ سورة الحجر وقوله

---

(١) ينظر: عبد الفتاح المرصفي، المختصر الوافي، من هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري: ٦١

(٢) ينظر: عبد الفتاح المرصفي، المختصر الوافي، من هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري:٦١.

(٣) ينظر: ملا علي القاريء، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ١٩٩ .

(٤) ينظر: عثمان بن سعيد الداني، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد : ٣٢٠ .

(٥) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٤٤ .

﴿ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ الآية : ٢٣ من سورة البقرة ونظائرها كثير في القرآن وأما التراكيب الآتية فيمنع سياق الكلام من أن المراد هو (أم) العاطفة التي جاء النطق على صيغتها جرّاء الإدغام كما في قوله تعالى ﴿ عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾ الآية : ٥٤ من سورة الحجر وقوله: ﴿ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ الآية : ٨٢ من سورة القصص وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ ﴾ الآية : ٤١ من سورة الحج وقوله : ﴿ أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴾ الآية : ٢٠٥ من سورة الفرقان وقوله ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ الآية : ٢٦ من سورة الأحقاف فلا يَشكُل على السامع فهمها لوضوح دلالة السياق فيها بينما ذلك المؤدى سيكون موجوداً حال إدغام الميم في النون إذ ستحول الحرف (لم) إلى (لن) كما في التراكيب الآتية قوله تعالى : ﴿ مَكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾ الآية : ٦ من سورة الأنعام وقوله : ﴿ لَمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴾ الآية : ٩ من سورة الكهف وقوله ﴿ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ الآية : ٧ من سورة مريم وقوله : ﴿ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُوا۟ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ﴾ الآية : ٧٤ من سورة غافر وقوله : ﴿ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾ الآية : ٧٨ من سورة غافر وقوله: ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾ الاية: ٤٣ من سورة المدثر ولا يخفى ما بين (لم) و(لن) من تغاير في الدلالة على المعنى مما يؤثر على المراد من سوق الكلام وما يؤدي إليه من قلب للمعاني في هذه السياقات التي تأباها بأصل المراد منها في أداء المعنى هذا في الأحرف أمّا قلب الميم الساكنة نوناً في الكلمات بداعي الإدغام بينها للعلّة التي ذكرت سابقاً فسيؤدي إلى أن تفقد الكلمة أحد أصولها فتفقد بذلك دلالتها على معناها بعدها وهذا التحليل قائم على الاستقراء التام ، وهو حجة عند أهل النظر [١] .

---

(١) الاستقراء التام : هو حصر كلي في جزئياته وهو أحد نوعي الاستدلال المفيد للقطع ينظر: محمد بن أحمد النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزميلي وونزيه حماد، ط ٢، مكتبة العبيكان (د . م : ١٤١٨هـ -١٩٩٧م) : ٤١٨/٤ .

المسألة السادسة :

أحكام الميم والنون المشددتين :

حكمهما هو إظهار الغنة للنون والميم المشددتين [١] ، فمعنى الإظهار هنا إظهار الغنة الصادرة من النون والميم المشدتين [٢] فالتشديد هنا في أصل وضعهما ولم يأتيا من الإدغام [٣] .

علّة الحكم :علّة حكمهما هو إظهار الغنة [٤] ، إذا حصل لهما تضعيف في النطق بسبب ذلك التشديد الذي يوجب إظهار الغنة لأن المشدد بأصله مكوّن من حرفين[٥]. لذلك يحتاج إلى إشباع في النطق به حتى يستوفي حقه في التلاوة [٦] .

المسألة السابعة :

أحكام أحرف (قطب جد) :

حكمها القلقلة التي تُعرّف بأنها قوة اضطراب صوت الحرف عند النطق به ساكناً في مخرجه بحيث تسمع له نبرة قوية [٧] ، فعبارة (تسمع له) على ما يبدو تخرج القلقلة من كونها مجرد صفة ذاتية لهذه الأحرف إلى كونها حكماً مميزاً وهو الإسماع للغير والمتفاوت بحسب مراتبها قوة وضعفاً تبعاً للراوية التي نصّت على ضرورة ذلك الإسماع وذلك التفاوت[٨].

علّة الحكم :

علّة حكم هذه الأحرف يعود لاتفاق كونها شديدة مجهورة والجهر يمنع النفس أن يخرج معها والشدة تمنع أن يجري معها صوتها، فلما اجتمع هذان الوصفان امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت إلى التكلّف في بيانها ولذلك يحصل ما يحصل من

---

(١) ينظر : أبو محمد صفوت الزيني، البيان السديد في أحكام القراءة والتجويد : ١٢٥، وينظر: نادر موسى، قواعد وأحكام التلاوة والتجويد للمعلم والمستفيد : ٣٧ .

(٢) ينظر : ملا علي القاري، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : ١٩٦ .

(٣) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ١٩٤.

(٤) ينظر : عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٧٢- ٧٣ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧١ .

(٦) ينظر : غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٩٣ .

(٧) ينظر : عبد العلي المسؤول، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ومايتعلق به : ٢٧٨ .

(٨) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٩٨ .

الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج إلى شبه تحريكها لقصد بيانها إذ لو لا ذلك لم تتبين لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم تتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور [١] ، وهناك من عبّر عن هذه العلّة بأنها تعود إلى كمال صفتي الشدة والجهر مع سكون الحرف [٢] ، الذي كان سبباً للقلقلة فلهاتين الصفتين اكتسبت هذه الأحرف قوة في النطق [٣] ، ولكن هناك من يرى أن هذا الاجتماع للمنعين منع جريان النفس والصوت مع الوقف على الحرف المقلقل الذي يسكن معه الحرف يتسبب في خفائه في السمع لذا كان فتح مكان حصر الصوت بإظهار صويت عند الوقف لازماً ليسمح بتذبذب الوترين الصوتين لبيان الصوت المجهور الإنفجاري أو الشديد كما تبين أن صفة الشدة أقوى من الجهر في أحداث القلقلة كما أن الدرس الصوتي الحديث لصوت القاف والطاء أظهر أنهما مهموسان مما يدل على أثر الحبس (النفس) ثم الأنفجار (الشدة) في قلقلة حروف القلقلة وتحركيها عن مواضعها حتى يخرج صوتها في السمع [٤]، وهناك من القدماء من يُعلل القلقلة لهذه الأحرف بأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن وهو في الوقف أمكن[٥]، وبين ذلك عادل نذير بقوله : " وحقيقة الوقف مع هذه الأصوات يمكن القول عنه بأنه وقف مركب إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الوقف يتعلق بأصوات إنفجارية تتطلب كمية هوائية مضغوطة من جهة وبين الوقف في نهاية الكلام الذي يتطلب حبساً ضرورياً للصوت ويبدو أن الوقف الأخير يُشتت الأنفجار، ويحدّ منه إلّا في حدود ذلك الصويت من الفم مع أصوات القلقلة التي يتطلب أداؤها حبساً للهواء عند نقطة التقاء اللسان بالأعضاء الأخرى، أو التقاء الشفتين من الباء ، ومن ثم يضؤل ما تتطلبه تلك الأصوات من انفجار إلى حدّ التلاشي، وعلّة ذلك كما أرى توالي وقفين أو كون الوقف مركباً ، الأول الوقف المرافق لأصوات إنفجارية فضلاً عن الثاني المبني بنهاية الكلام، فيصبح المؤدي أمام رصيد كبير من الهواء المضغوط بشدة في الفم مما يجعل الرصيد الفمي من الهواء يتسرب مع أول لحظة ارتخاء عضوي، فالمؤدي أمام وقفين يتقاربان إلى الحدّ الذي يمكن به سلب أبرز

---

(١) ينظر : علي النوري بن محمد الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م) : ٩٢.

(٢) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٩٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٤ .

(٤) ينظر : محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية : ٨٤– ٨٥ .

(٥) ينظر : محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر: ١ /٢٣١ .

خواص أصوات (قطب جد) وهي الإنفجارية ، مما يستوجب قلقلة اللسان ليسمح بمرور ذلك الصوت المتكيّف عن الرصيد الهوائي في منطقة الفم أمارة على شدة تلك الأصوات وطبيعتها الإنفجارية"[١] ، فهذه الحروف تنطق في الوقف على دفعتين تكون في الأولى احتباسية وفي الأخرى إنفجارية مقطوعة بإقفال حنجري [٢] .

علّة التسمية : لها تسميات عدة بحسب متعلقاتها الصوتية كالآتي :

١. **القلقلة** : علّة هذه التسمية من العلماء من يرجعها إلى الصوت الصادر من عملية نطق هذه الأحرف فيقول : " سميت بذلك لظهور يشبه النبرة عند الوقف " [٣]، ومنهم من يرجعها إلى مخارج هذه الأحرف إذ يقول : " وإنما وصفت بذلك لأنها إذا وقف عليها تقلقل اللسان بها حتى يسمع له نبرة قوية" [٤] .

٢. **المشربة** : من تسمياتها أيضاً بالمشربة [٥] ، وعلّة ذلك على ما ذكر لأنها لا يمكن الوقوف إلّا بصويت يلحقها بضغطها [٦] هذا في الوقف عليها لا الوصل لأن عند الوقف تبدو تبدو مبتورة إذا لم يلحقها هذا الصويت [٧] .

٣. **المضغوطة** : كما تسمى بالمضغوطة أيضاً [٨] ، لأنها تحصل بالضغط على مخارج هذه الأحرف على ما فهم أصحاب هذه التسمية .

٤. **الإنفجارية** : وهذه التسمية على ما تبدو حديثة طرحت في كتب الدراسات اللغوية الحديثة حيث تُسمى بها هذه الأحرف بالإنفجارية لأنها تحدث من انحصار النفس في المخرج ثم الانفتاح في النطق بشكل انفجار في موضع خروجها[٩] .

---

(١) ينظر : عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ١٦٢-١٦٣.

(٢) ينظر: عبد البديع النيرباني، محاضرات فقه اللغة : ١٠٠ .

(٣) ينظر: علي النوري بن محمد الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع : ٩٢ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه .

(٥) ينظر: أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية : ٥٨ .

(٦) ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية (بغداد : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) : ٤٢ .

(٧) ينظر: عادل نذير بيري التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ١٤٢.

(٨) ينظر: أبي الفتح المزي، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح الجزرية : ٥٨ .

(٩) ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات : ٥٦.

المبحث الثاني

المسائل المتعلّقة بعلّة الحكم والتسمية في تلاوة بعض الكلمات المخصوصة

المسألة الأولى : التسهيل والإبدال :

التسهيل [١] ، والإبدال [٢] ، حكمان لهمزة الوصل وهي همزة أل التعريف من كلمة كلمة ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ من الآية : ١٤٣-١٤٤ من سورة الأنعام .

علّة الحكم :

علّة الإبدال منها ما يعود إلى المعنى ليفرق ما بين الاستفهام والخبر[٣] ، ومنها ما ما يعود للتخلص من التقاء الساكنين فتمدّ مدّاً مشبعاً ست حركات [٤] ، والإبدال هنا على ما يبدو للضرورة وليس صنعة ولا استحساناً أو جعل صوت مكان صوت مطلقاً وتبقى الرواية هي المرجع في ذلك [٥] ، كما يبدو من التعليلات التي ترى علة إبدال الألف من الهمزة تقاربهما المخرجي وأكثر ما تكون هذه الخصيصة في الألف وهو يؤدى وقفاً كما أن الدرس الصوتي الحديث يُثبت أن أداء أصوات المدّ يتطلب إبتداء الهمز [٦] ، كما يوجد هناك تداخل صوتي بين الهمز وأصوات العلّة يمكن أن يقوم بعضها مقام البعض وهو ما يُسمى بالإبدال هنا وهناك من أعلّه بعسر نطق همزتين متلاصقتين فكان التغيير للإبدال أو التسهيل [٧] ، أمّا أمّا علّة التسهيل فتعود لعسر النطق كما في التعليل السابق فطلب التسهيل هو للتخفيف نظراً لما في العودة إلى نفس المخرج من ثقل ولاسيما الهمزة لبعدها وشدتها لذلك لا تبدأ الهمزة المسهلة من مكان الهمزة الأولى بل ترتفع عنها دون إغلاق الحلق [٨] ، وقد يترجح أن القبائل

---

(١) التسهيل : هو جعل الهمزة المحققة بينها وبين الحرف الذي تولدت منه حركتها، فتسهل الهمزة المفتوحة بينها وبين الألف والمضمومة بينها وبين الواو والمكسورة بينها وبين الياء، ينظر: إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن : ٩٣.

(٢) الإبدال : هو جعل الهمزة حرف مدّ خالصاً لا تبقى معه شائبة من لفظ الهمزة فتصير الهمزة ألفاً أو ياءاً أو واواً ساكنتين ينظر : المصدر نفسه : ١٠.

(٣) ينظر : محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ٨٧.

(٤) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٨ .

(٥) ينظر : عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : : ٣٤٨.

(٦) المصدر نفسه : ٣٥٠-٣٥١.

(٧) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢٧٠.

(٨) ينظر: أحمد أمين عثمان دليل الترتيل : ١١٤.

القبائل التي مالت إلى التسهيل في نطقها إنما هو لما بين حركة همزة الوصل وهي الفتحة وبين الألف من مجانسة فخرجت بحرف فرعي وسط لا إبدال فيه ولا تحقيق [١] ، ولعل ذلك يعود لقدرة الهمزة على التنوع الصوتي إذ إنها تبدو غير ثابتة ولا تشكل نمطاً محدداً وقد التفت القدماء إلى قدرة الهمزة على التنوع الصوتي فوجدوها محققة ومخففة (مسهلة) ومبدله [٢] . أما أما كلمة ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ من قوله تعالى﴿ ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾فصلت : ٤٤ تقرأ بالتسهيل أيضاً للعلل السابقة والهمزة فيها دلت على الاستفهام وأعجمي يراد به القرآن وعربي يراد به النبي صلى الله عليه وسلم والاستفهام دل على الإنكار منهم لذلك لانه قال ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾ منكرين اقرآن اعجمي ونبي عربي كيف يكون هذا [٣] .

.

المسألة الثانية :

الروم والإشمام في وسط الكلمة :

الروم والاشمام في وسط الكلمة لا يأتيان الا في موضع واحد برواية حفص عن عاصم وهو قوله تعالى: ﴿لَاتَأْمَنَّا ﴾ آية : ١١ من سورة يوسف حكم هذه الكلمة يتعلق بأصل وضعها إذ علّة الحكم متعلق بذاك الأصل فأصل الكلمة تأمَنُنَا سكنّا النون الأولى التي كانت مضمومة للتخلص من ثقل ثلاث غنات ثم أدغمنا النون الأولى في الثانية صار النطق بنون مشددة وحتى لا يظن بأن الفعل مجزوم جاء نطقها بطريقتي الإشمام [٤] ، والروم [٥]

---

(١) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٤٩.

(٢) ينظر: عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ١٦٧.

(٣) ينظر : محمد أسماعيل المشهداني، القيمة الدلالية لقراءة عاصم براوية حفص مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٩م : ٥٩٣ .

(٤) الإشمام : هو ضمُّ الشفتين بعيد الإسكان إشارة إلى الضمّ مع بعض انفراج بينهما ليخرج ليخرج منه النفس ولا يدرك لغير البصير لأنه يرى ولا يسمع ينظر: محمد سعيد محمد، أحكام تجويد القرآن : ١٥ نقلاً عن المكتبة الالكترونية الشاملة .

(٥) الروم : هو إضعاف الصوت بالحركة (الضمة أو الكسرة) حتى يذهب معظم صوتها، فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغي دون البعيد لأنها غير تامة ينظر : المصدر نفسه : ١٤.

[1]، فالروم فيه نطق لأصل الحركة المحذوفة بصوت منخفض تجاوزاً للإدغام في حين أن الاشمام فيه اشارة إلى هذا الأصل مع وجود الإدغام وكلا الوجهين موجهان للناظر والسامع مع ما فيهما من إعلام للقارئ نفسه من أصل وضع هذه الكلمة فهذا مدار علّة حكم هذه الكلمة .

المسألة الثالثة :

السكت :

السكت [2] ، برواية حفص عن عاصم ينقسم إلى واجب وجائز أما الواجب فهو في المواضع الآتية : ﴿ عِوَجَا ﴾ الكهف : ٩٥، ﴿ مَّرْقَدِنَا ﴾ يس : ٥٢ ﴿ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴾ القيامة : ٢٧، ﴿ بَلْۜ رَانَ ﴾ المطففين : ١٤.

علّة الحكم :

علل السكت على هذه الكلمات نصّ عليها ابن الجزري بقوله : " ووجه السكت في ﴿ عِوَجَا ﴾ قصد بيان أن ﴿ قَيِّمًا ﴾ بعده ليس متصلاً بما قبله في الإعراب فيكون منصوباً بفعل مضمر تقديره (أنزله قيما) فيكون حالاً من الهاء في (أنزله) وفي ﴿ مَّرْقَدِنَا ﴾ بيان ان كلام الكفار قد انقضى وأن قوله ﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ ليس من كلامهم فهو أمّا من كلام الملائكة أو من كلام المؤمنين... وفي (من راق، وبل ران) قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية في ذلك"[3] .

ففي كلمتي ﴿ عِوَجَا ﴾ و﴿ مَّرْقَدِنَا ﴾ لولا السكت لفسد المعنى فساداً عظيماً لوقوع القاريء المبتدىء والسامع في الوهم كما انه لولا السكت في ﴿ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴾ و﴿ بَلْۜ رَانَ ﴾ لفسد اللفظ والمعنى معاً وفي كتب التفسير والقراءات والكتب الرابطة للتلاوة بالإعجاز ما يغني عن الإطالة هنا لأنها ليست من مقاصد هذه الدراسة [4] ، ولكن مما ينبغي بيانه هو ما اعترض

---

(١) ينظر : أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم : ٥٨ .

(٢) السكت : هو قطع الصوت على حرف ساكن بمقدار حركتين من غير تنفس مع نية وصل القراءة في الحال ينظر: أحكام التجويد : ٨ نقلاً عن المكتبة الالكترونية الشاملة .

(٣) ينظر: محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر : ١ /٣٣٠ .

(٤) ينظر: محمد بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل دار المعرفة (بيروت : ١٣٩١هـ) : ١ /٣٤٤، و محمد بن الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار حنون (تونس : ١٩٩٧م) : ١٥ /٢٤٧ ومحمود شملول، أعجاز رسم القرآن وإعجاز التلاوة، ط١، دار السلام (القاهرة : ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م) : ٢٢٠– ٢٢٢ .

عليه بعض النحاة من قراءة عاصم لقوله (من راق) واعتبره معيباً في الإعراب إن أراد فصل المبتدأ عن خبره كما هو معيب لوجوب إدغام النون في الراء وردّ بأن المعولّ عليه هو الرواية كما قلنا وهي تراعي الوظيفة الأدائية اللفظية مع الوظيفة النحوية فالمراد هنا بيان انفصال من عن راق حتى لا تتكون لنا كلمة (مراق) وهي ذات مدلول مغاير يختل به اللفظ والمعنى فالإعراب [١] .

وأمّا السكت الجائز فكالآتي :

الموضع الأول : في قوله تعالى ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ آية ٢٨-٢٩ من سورة الحاقة فالسكت يكون على كلمة ﴿ مَالِيَهۡ ﴾ به تظهر هاء السكت [٢] ، أو الإدغام فاذا كان الإدغام هو لطلب التخفيف والسرعة في النطق[٣] ، فإن حقيقته في المتماثل أن يكون الإدغام كاملاً عند العلماء بمعنى أن ذات الحرف صفته تتلاشيان وتفنيان في الحرف الثاني لأنه إن حدثت مماثلة تامة بين صوتين متجاورين فالتأثر سيكون كلّيا[٤].

علّة الحكم :

علّة الحكم هنا على ما يبدو هي السبب في ترجيح السكت أداءاً على الإدغام [٥] ، فهناك من يُعلل رجحان السكت لما فيه من جانب جمالي لا يتأتى بالإدغام يقول محمد أمين عثمان في هذا السياق : " فيجوز الإدغام والإظهار مع السكت وهو الأرجح لأن في الإدغام إلغاء [٦] لهاء السكت في الوصل وهذا غير جميل" [٧] ، وهناك من يرى أن السكت يعود لوظيفة هذه الهاء من أن الوقف عليها (السكت) وهو لبيان حركة الحرف المتصل بها [٨] ، وهناك من يرى أن العلّة تعود إلى طبيعة النصّ القرآني الميسرة للنطق إذ بهذه الهاء ستكون

---

(١) ينظر: عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية في ضوء اللسانيات : ١٨٣ .

(٢) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ١٤٢ .

(٣) ينظر: غانم قدوري الحمد، الميسر في علم التجويد : ٩٠ .

(٤) ينظر: محمد يحيى سالم الجبوري، مفهوم القوم والضعف في أصوات العربية : ١٢٤ .

(٥) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ١٤٢ .

(٦) أصل الكلمة (إثبات) وهو تصحيف طباعي ظاهر لمن له نظر في كتب التلاوة ينظر مثلاً : عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٢٣٥ .

(٧) ينظر : محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٦٣ .

(٨) ينظر : رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات : ٢٠٩ .

استراحة للقارىء بعد الآيات المتتابعة ذات السياق المتسارع في النطق تصويراً لحالة المفجع بعاقبته السيئة[١] .

(١) ينظر : المصدر نفسه .

علّة التسمية :

لها تسميات عدة منها هاء السكت نظراً لذات السكت عليها كما يعبر عنها بالوقف لأنه قرين السكت في قطع الصوت كما تسمى بهاء الاستراحة نظراً للتعليل السابق في علّة الحكم [١] .

الموضع الثاني : من السكت الجائز عند حفص عن عاصم هو السكت على ﴿عَلِيمٌ﴾ في آخر سورة الأنفال [٢] انتقالاً إلى سورة براءة ويعلم أن الوقف والقطع يتعلقان بالقاريء من حيث الاختيار لهما فالوقف هو الأصل في وقوف القرّاء ما بين الآيات والسور ونهايتها كما أن القطع يأتي عند الانتهاء منها والانتقال إلى عمل آخر[٣] ، أمّا السكت على ما يبدو من التخريجات هي كما سبق في مواضعه وهذه الرواية في هذا الموضع هي بحقيقتها استثناء من الوقف الذي يعد اصلاً كما أسلفنا سابقاً وهذا الاستثناء له بعد تعبيري لكنّه هنا يتعلق بعلم المناسبة بين السورتين التي تبدو الأولى كمقدمة والثانية كمكملة [٤] لها وهذا المقصد بعيد عن مرام دراستنا هنا .

المسألة الرابعة :

الإمالة الكبرى

لحفص عن عاصم إمالة واحدة توصف بالكبرى من قوله تعالى ﴿مَجْرٖىٰهَا﴾ من الآية : ٤١ من سورة هود [٥] ، ومما يفرضه التحليل الصوتي لهذه الظاهرة الصوتية التي عرف بها قسم من القرّاء سوى حفص والتي تعد استثناءً في روايته هو التعرض لتعريف هذه الظاهرة الذي يتوزع على أقسامها وهي :

أولاً : الإمالة الكبرى : وهي أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع فرط وهي الإمالة المحضة [٦] ، بمعنى أن تكون الألف بين الألف والياء تماماً ٥٠% الف و ٥٠% ياء [٧] .

---

(١) ينظر : رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات : ٢٠٩ .

(٢) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٩٣.

(٣) ينظر : يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ١٣٠.

(٤) ينظر : محمد محمود حجازي، الوحدة الموضوعية في القرآن، ط٢، دار التفسير (١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م) :٨٤ .

(٥) ينظر: أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٩٥.

(٦) ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية : ١١٥، وعبد العزيز محمد فرحات، فيوضات في أصول القراءات العشر من طريق طيبة النشر: ١٣٨ .

(٧) ينظر: أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم : ٥٧ .

ثانياً : الامالة الصغرى : وهي ما بين لفظي الفتح والامالة الكبرى [١] ، بمعنى أن تكون بين الألف والياء ولكنها إلى الألف أقرب أي نسبة ٧٠% الف و ٣٠% ياء [٢] ، وكما ذكرنا سابقاً إمالة حفص عن عاصم في هذا الموضع هي إمالة كبرى إلّا أن عبارات العلماء في تحديد كيفيتها تباينت كالآتي :

١. تقرأ بتقريب الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء [٣] ، فهي إمالة الألف والفتحة التي قبلها[٤] .

٢. الشيخ الحصري يرى أنها إمالة الراء والألف في لفظ مجراها [٥] .

٣. يرى الشيخ عزت عبيد الدعاس أنه تمال فتحة الراء ناحية الكسرة من كلمة (مجراها) [٦] .

. وأظنه خطأ طباعياً أدى إلى نقص العبارة فالكلمة ظاهر فيها إمالة الألف فهي مدار الحكم الا ان أراد المجانسة الصوتية كما قاله القدماء

إن الغرض من الامالة تناسب الاصوات وتقاربها لان النطق بالياء انحدار وتسفل وبالألف تصعّد واستعلاء وبالامالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار [٧] فالحصري على ما يبدو أدخل الإمالة في وصفه لها إلى الراء بناءً على قول سيبويه : " إن الألف إذا دخلتها الإمالة دخلت الإمالة ما قبله " [٨] ، ومن الباحثين في علل الصوت من يرى أن هناك هناك ما يُسمى بالراء غير المانعة للإمالة وهي المكسورة فكان على ما يترجح إمالة الفتح وتقريبه إلى الكسر كما اطلقه الحصري من إمالة الراء أخذاً بالقاعدة التي قعدها سبيويه ضرورة صوتية لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الإمالة [٩] ، وهناك من يرجح أن الإمالة راجعة الى التجانس الصوتي وما فيه من خفة ومشاكلة ، ذلك لأنه وإن كانت الألف تشبه

---

(١) ينظر: عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية : ١١٥ .

(٢) ينظر : أيمن رشدي سويد، النور المبين في تجويد القرآن الكريم : ٥ .

(٣) ينظر : قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٢٩٠ و أحمد بن أحمد الطويل، تيسير علم التجويد : ١٩٦.

(٤) ينظر : أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٢٥٦ .

(٥) ينظر : محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ٣٤ .

(٦) ينظر : عزت عبيد دعاس، الواضح في شرح المقدمة الجزرية : ١٠٤ .

(٧) ينظر : احمد الزرقة، أصول اللغة العربية أسرار الحروف : ٣٨ .

(٨) ينظر : عمر بن عثمان، كتاب سيبويه : ٤٢٤/١

(٩) ينظر : عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ٢٣٣.

الياء في اللين إلا أن بينهما تباعداً لانفتاح الألف وتسفل الياء فقاربوا بينهما في الصوت إذ إن الألف تطلب من الفم أعلاه والكسرة تطلب من أسفله وأدناه فتنافرا ، ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء فصار الصوت بين بين فأعتدل الأمر بينهما وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر[١] ويبدو وفق علم اللغة الحديث أن هذه الإمالة على درجتين :

الأولى : إمالة قصيرة تنشأ عن النحو بالفتحة نحو الكسرة ويرمز لها بـ (e) وهذه الإمالة خاصة بحرف الراء .

الثانية : إمالة طويلة تنشأ عن النحو بالألف إلى الياء ويرمز لها بـ (e) ويشير الباحثون إلى هذا التفصيل أن الامالة صورة نطقية للالف أو الفتحة لا تحمل قيمة فونيمية خاصة ، أي ليس لها أثر في تغيير المعنى [٢] .

علّة الحكم :

بالنسبة لعلّة إمالة الراء إنما كان تبعاً للألف فهي ضرورة صوتية كما نصّ عليه سيبويه في السياق السابق من كلامنا أمّا علّة إمالة الألف فهناك من يرى أنها لتقريب الأصوات بعضها من بعض طلباً للخفة أو التنبيه على الأصل وذهب بعضهم إلى أنها تحدث للسرعة في النطق لأن التفخيم يؤدي إلى البطء [٣] ، وإذا أردنا أن نرجح أحد هذه التعليلات فلن يكون لنا سند في الترجيح إلا السياق الدلالي للآية لأن كل هذه التعليلات محتملة ، وقولنا هذا يعود لسبب أن من الأمالة للالف ما لا يمال لأسباب صوتية بل لأسباب دلالية وهو ما يسمى بالإمالة الدلالية [٤] ، ومثل هذا التحليل ليس مناطاً لدراستنا هذا .

علّة التسمية :

تقوم هذه التسمية على جزأين الأول الإمالة ومجيء هذه التسمية على ما يبدو نظراً إلى الحقيقة العملية لهذا الحكم الذي شابه المعنى اللغوي للفظ الإمالة وهو العدول من شيء

---

(١) ينظر: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية، دار نهضة مصر (القاهرة : د. ت) : ٢٦٦.

(٢) ينظر : عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : : ٢١٢.

(٣) ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات : ٥٢.

(٤) ينظر: عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ٢١٦.

لآخر [١] ، فالإمالة عدول من صوت لصوت آخر مغاير في النطق ، أمّا الجزء الثاني من هذه التسمية فله أوصاف كثيرة منها الشديدة والكبرى والمحضة وإمالة بين بين وسميت بهذه الأوصاف على ما يبدو لشدة وضوح ميلانها عن الأصل والكبرى والمحضة أيضاً للسبب نفسه فهي فارقت الألف المنقلبة عنها إلى صوت جديد فهي كبرى ومحضة كما هي بين بين على الحقيقة بالنسبة للألف والياء مفارقة للإمالة الصغرى التي توصف بها على المجاز فهي غير محضة وغير متوسطة نطقاً للألف و الياء كما تُسمى بالكسر والبطح والاضجاع [٢] ، وكلها صفات لحقيقة هذه الإمالة لها وجه في اللغة يصدق عليها .

المسألة الخامسة :

الوقف على الألفات السبعة :

حكمها وعلّتها : هذه الألفات لها مواضع سبعة في القرآن الكريم حكمها الإثبات وقفاً والحذف وصلاً [٣] ، ومن المحدثين من يرى أن هذه الألفات تشبع فيها الفتحة حتى تصير ألفاً في الوقف وفائدته أطلاق الصوت والدلالة على أن الكلام قد انقطع وأن ما بعده مستأنف [٤] ، لذلك لها علتان أحداهما حذفها وصلاً وثانيهما إثباتها وقفاً أمّا علّة حذفها وصلاً فلأنها أخفى الحروف فهي لا علاج على اللسان فيها عند النطق إذ لا مخرج لها تنتسب اليه على الحقيقة فيمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بدلالة الفتح عليها [٥] ، وأمّا علّة اثباتها فيرى انه لذات اشباع الفتحات أو لتشبيه رؤوس الآي بقوافي الابيات وقد يأتي لبيان الحركة الاصلية أو لتتميز بعض الألفاظ عن بعض كما في انا فأنهم أشبعوا فتحة النون لئلا تلتبس بـ (ان) [٦] ، ، والذي يترجح أنه فضلاً عما تؤديه من غرض دلالي وهو أن ما بعدها مستأنف وعما تؤديه من غرض صوتي فهي تؤدي غرضاً بلاغياً من جهة المعنى لايمكن أن يؤدّى بدون هذا الإطلاق الصوتي الذي تفرضه هذه الألف في تلك الكلمات ، وقد تكلمت على مثل هذا الغرض بعض الكتب التي ربطت الإعجاز بالتلاوة [٧] .

---

(١) ينظر: رشيد عبد الرحمن العبيدي، معجم الصوتيات : ٥١ .

(٢) المصدر نفسه: ٥٢ وينظر: عادل نذير بيري، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : ٢١٠- ٢١١.

(٣) ينظر: عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ١٩٩-٢٠٠ .

(٤) ينظر: عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية في ضوء اللسانيات : ٧٨ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه : ٧٩ .

(٦) ينظر: المصدر نفسه : ٧٩ .

(٧) ينظر: محمود شملول، إعجاز رسم القرآن وأعجاز التلاوة : ١٣٨ .

المسألة السادسة :

علّة مد الصلة الفاقدة شرطها :

الصلة في ما فُقِد شرطها برواية حفص عن عاصم في موضع واحد وهو قوله تعالى : ﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ الفرقان :٦٩ [١].

علّة الحكم :

علّة حكم مدّ الصلة هنا ينطوي على بعد نحوي عند البعض وآخر دلالي على حدّ ما يترجح من قرينه السياق في الآية اما النحوي فلأن فيها نوع من تحقيق الأنسجام الإعرابي حيث يتكلم الزجاج عليه من خلال الحركة الإعرابية بين الكلمات المقصودة بهذا المراد بقوله : "ومن المطابقة [٢] ، رواية حفص في سورة الكهف ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ بضم الهاء المتصل بـ اذكره وهو في صلة ان الذي جاء بدلاً من الهاء فوقف بين الحركتين في الهاء ولهذا المعنى هرب في قوله ﴿ وَنَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ عن الكسر فاشبعها كيلا يلزمه ان يتبع الهاء الميم " [٣] ، أي ميم الجمع لأن أصل حركتها الضم والذي يبدو أن هذا التخريج للزجاج لا يخلو من التكلّف لأن الكسر أشهر فحركة الكسرة بعد الياء أخف [٤] . فلا يعدل إلى إلى الضم إلّا لموجب ولا موجب هنا يدل عليه في سياق الآية وأما ضم الهاء من ﴿ أَنسَىٰنِيهُ ﴾ فعُللت لأنها أخف على اللسان من الاستمرار على الكسرات [٥] ، فالذي يترجح من هذا كله هو خلاف مقايسة الزجاج فالعلل هي صوتية من جانب أن اللسان العربي يتتبع الأيسر نطقاً والأكثر انسجاماً مع ما قبله وبعده من أصوات بشرط أن لا يتغير المعنى [٦] ، فضلاً

---

(١) ينظر: يحيى عبد الرزاق الغوثاني، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية : ٥١.

(٢) المطابقة : ترد في كتب النحو في أثناء أبواب متعددة ويعني بها موافقة الاسم الثاني للأول في نواح كثيرة كالإعراب أو التذكير والتانيث أو الإفراد والجمع أو الإفراد والتنبيه وقد تكون المطابقة كلية أو تامة أو جزئية أو ناقصة ينظر: محمد التونجي، معجم علوم العربية، ط١، دار الجيل (بيروت: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) : ٤٢٤.

(٣) ينظر: الزجاج، إعراب القرآن : ٧٦/١- نقلاً عن المكتبة الألكترونية الشاملة.

(٤) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع : ٢/١ . و محمد بن الطاهر عاشور، التحرير والتنوير : ٣٦٧/١٥.

(٥) المصدر نفسه : ١ /٤٢٠ نقلاً عن المكتبة الشاملة .

(٦) ينظر: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط١، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة : ١٤١٧هـ -١٩٩٦م) : ٨٦ .

عن أن الهرب من الضم يتأتى بمجرد الكسر لا إشباعه كما في هذا الموضع ومن جانب آخر إن تعليل هذا الحكم بالبعد الدلالي يبدو أكثر حضوراً من التعليل النحوي وحتى الصوتي المحض إذا ما أمعنّا النظر في سياق الآية وهذا التفصيل ليس من مقررات دراستنا هنا إنما يطلب من كتب التفسير واللغة والبلاغة والدراسات البيانية .

المسألة السابعة :

علّة حكم تلاوة بعض الأحرف المقطعة في فواتح السور :

وتنقسم هذه المسألة إلى قسمين :

الأول : قراءة أحرف بذاتها : وهي الياء من الميم من (الم) في فاتحة سورة آل عمران والعين من فاتحة سورتي مريم والشورى أمّا الياء من الميم من (الم) في فاتحة سورة آل عمران فحال الوقف قولاً واحداً هو الإشباع إذ هو الأصل ولا موجب لغيره [١] ، وأمّا في الوصل فلها حالتان :

الأولى : القصر : وهو المدّ حركتين أعتداداً بالحركة العارضة وهي الفتحة على الميم ولأن سبب المدّ وهو السكون قد زال [٢] ، فهو كالمدّ الطبيعي [٣] .

الثانية : الإشباع : وهو المدّ ست حركات استصاحباً للأصل وعدم الأعتداد بالحركة العارضة [٤] ، وأمّا فتح الميم فجاء للتخلص من التقاء الساكنين ووجه اختيار الفتح دون غيره هو لاشك لاشك إتباع الرواية أمّا من علّلوا اختيارها نظراً للغة من المتأخرين فرأوا أن الفتحة أخف الحركات وللمحافظة على تفخيم لفظ الجلالة ولكراهة توالي الكسرات لو كُسرت ، وهناك من تكلّف فقال إن حركة الهمزة في لفظ الجلالة نقلت إلى الميم ففتحت وهذا بناء على اثبات همزة لفظ الجلالة وهلّا افترض اثباتها [٥] ، وأمّا العين من فاتحتي مريم والشورى فلها وجهان أيضاً من طريق الشاطبية تحديداً :

الأول : التوسط نظراً لفتح ما قبل الياء ورعاية للجمع بين الساكنين [٦] ، كما أن وجه التوسط هو انحطاط رتبة حرف اللين عن حرف المد لكونه فاقداً لشرط المدّ وهي مجانسة الحركة له ، لذلك قيل في هذا المدّ تفرقة لما قبله حركة من جنسه وما قبله حركة من غير جنسه ، وليكون

---

(١) ينظر: عطية قابل نصر، غاية المرد في علم التجويد : ١٠٦ .

(٢) ينظر: سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٢٢٢ .

(٣) ينظر: قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ١٠٦ .

(٤) ينظر: أحمد خالد شكري وزملاؤه، المنير في أحكام التجويد : ٨٧ .

(٥) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٦٢ .

(٦) ينظر : سعاد عبد الحميد، تيسير الرحمن في تجويد القرآن : ٩٤– ٩٥ .

لحرف المد مزية على حرف اللين [١] ، ولأن حرف المدّ واللين أسكن في المدّ من حرف اللين فقط [٢] .

الثاني : الإشباع فأجروها مجرى المدّ فأشبعوا مدّها لالتقاء الساكنين فكان هذا الوجه قياساً على نظائرها [٣] .

الثاني : قراءة النون بالإظهار وصلاً مع الكلمات التي بعدها في سورة يس والقلم وإدغامها في الميم في أول سورتي الشعراء والقصص [٤] .

علّة الحكم :

أمّا علّة الإظهار في النون من (يس) والنون من (ن والقلم) فسببه مراعاة الانفصال الحكمي وصلاً لأن النون فيهما وإن اتصلت بما بعدها لفظاً في حالة الوصل فهي منفصلة حكماً وذلك لسببين الأول : أن كلا من (يس و ن) اسم للسورة التي بدأت بها ، والنون فيهما حرف من الهجاء يستقل بنفسه إذا انفرد بذاته أو جاء نهاية مقطع كما في النون من يس مع ما بعدها فهو حرف هجاء لا حرف مبنى وما كان كذلك فحقه الفصل عمّا بعده فيظهر في الوصل كظهوره في الوقف في حين أن طسم في فاتحة الشعراء والقصص عند حفص تدغم النون في الميم وحقها الإظهار فمجيء النون مع الميم متلاقيين في كلمة واحدة هو خلاف قاعدة الإدغام التي تشترط مجيء المدغم والمدغم فيه منفصلين خشية الالتباس بالمضاعف [٥]، فعلّله بعض العلماء بأن وجه الإدغام هو مراعاة للاتصال اللفظي ليتأتى معه معه التخفيف بالإدغام ولعدم صحة الوقف عليها لأنها جزء والوقف لا يكون إلّا على تمام الكلمة [٦] ، ونضيف أن مخالفة قاعدة الإدغام السابقة إنما جاء لأن اللبس هنا غير حاصل بل إن ذاتي المدغم والمدغم فيه المتلفظ بهما يشتركان في صوت الغنة فلا يقع الابهام لدى السامع إذ الإدغام حاصل في الجزء الأخير من السين وهو النون التي استعيض عنها بمضاعفة الميم التي أدغمت فيها فقامت الغنة مقام النون المدغمة في دفع اللبس والإيهام .

---

(١) ينظر: خالد الأزهري وزكريا الأزهري، جامع شروح المقدمة الجزرية : ٩٢ .

(٢) ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم : ١٦٢ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه .

(٤) ينظر: عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٥٨ .

(٥) ينظر: غانم قدوري الحمد، الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية : ٩٧ .

(٦) ينظر: قابل عطية نصر، غاية المريد في علم التجويد : ٥٨ .

المسألة الثامنة :

العلل المتعلقة بالتقاء الساكنين في التلاوة :

كان للسان العربي منحىً نطقي خاص في هذه الظاهرة ذاك أن التقاء الساكنين قد يكون مستساغاً في النطق أو غير مستساغ وبناءً على ذلك كانت هناك تعليلات لعلماء اللغة بالتفصيل الآتي :

أولاً : التقاء الساكنين قد يكون بسبب السكون العارض للوقف كما في الوقف على (السحت) وهذا الالتقاء جائز وعلّته أنه يحتمل في الأشياء العارضة ما لا يحتمل في غيره [١] .

ثانياً : التقاء ساكنين أولهما حرف مدّ والساكن الثاني سكونه أصلي كما في (الضآلين) ونظائرها ، أو كان السكون عارضاً قبله حرف لين كما في (بيت) (قريش) ، وعلّة الجواز لالتقاء الساكنين هو للتمكن من تجاوز صعوبة النطق بهما بالمد فبه يتمكن من الجمع بين ساكنين متواليين فكأن المدّ قام مقام الحركة [٢] ، أمّا عند عدم استساغة التقاء الساكنين لداعي الثقل حال نطقهما معاً فيكون التخلص من ذلكّ إما باسقاط الساكن الأول نطقاً إن كان حرف مدّ وإن حصل لبس في إسقاطه استعيض عنه بالنبر في بعض المواضع أو يكون التخلص بالتحريك إن كان الساكن الأول حرف لين أو حرفاً صحيحاً فأما التخلص من الساكن الأول بالحذف نطقاً فذاك رغبة في التخفيف لصعوبة النطق بهما ملتقيين على نحو لم يعتده ناطقوا العربية [٣]، وأمّا التحريك في الساكن الأول سواء كان حرف صحيح أو حرف لين أيضاً فيعود إلى ما في ذلك من ثقل الجمع بين الساكنين فكأنه يتوصل بتحريك الأول لنطق الثاني لما في الجمع بينهما من كلّفة على اللسان [٤] .

---

(١) ينظر : عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية في ضوء اللسانيات : ٩٤ .

(٢) ينظر : محمد أمين عثمان، دليل الترتيل : ١٨١.

(٣) ينظر : أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي : ٢١٩ وما بعدها .

(٤) بهذا المعنى، ينظر: المصدر نفسه : ٢٣٦، ٢٣٩

الخاتمـــــــة

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عدة وهي :

١- وجدنا من خلال هذه الدراسة أن أغلب علل أحكام التلاوة في هذه الرواية هي تبع للظواهر الصوتية التي امتازت بها اللغة العربية فهي اللغة الأم لهذه الأحكام وإن كانت الرواية هي الأصل فيها .

٢- كما أكدت هذه الدراسة حقيقية مفادها أن من علل الأحكام لهذه الرواية التي أختصّ بها حفص عن عاصم ما لا تقوم على خصيصة الصوت المحضة بل هناك بُعد آخر يكشف عن بعض الظواهر الصوتية الخاصة بها التي تخالف بها قواعد الصوت الذي بُنيت عليها، وهذا البعد الكاشف لمثل هذه الاستثناءات التي تجاوزت قواعد هذه الرواية هو البعد الدلالي المتعلّق بأداء هذه الأحرف ، وهذه الكلمات كما في التفخيم والترقيق للام لفظ الجلالة ، وكاستثناءات مدّ الصلة وغيرها من الأحكام في هذه الرواية وإنما كانت هذه الدراسة مشيرة إلى هذا البعد دون الدخول في تفصيلاته لبعده عن موضوعها المحوري هنالك .

٣- أثبتت الدراسة من خلال مراجعها الحديثة ورؤيتها الخاصة أنّ لصفة التكرير دوراً لا يمكن إغفاله في تفخيم وترقيق الراء ولو كانت الراء ساكنة لأن التكرير صفة ذاتية وأثرها لازم في الراء سواء كان المؤثر الأول هو الحركة أو أرادة الناطق الحرّة في الميل إلى الترقيق أو التفخيم فهو مذهب أخترناه وفق ذلك التحليل نخالف به الإمام ابن الجزري كما نخالف به من قَصَر علّة التفخيم والترقيق على هذه الصفة فقط .

٤- كما تذهب الدراسة لتكشف أن رواية حفص عن عاصم بما انطوت عليه من جمع بين المتناقضات الصوتية جوازاً في الحرف الواحد كما في التفخيم والترقيق هي رواية جامعة بذاتها لرخصة الأحرف السبعة فهي حقيقة مازالت حاضرة تؤكدها هذه الدراسة والدليل هو قوة تعليل تلك الأحكام الصوتية المتناقضة في الحرف الواحد إذ يستعصي على الباحث أن يرجِّح أحداها على الأخرى من جهة التحليل الصوتي الصرف ، وهذه السمة هي من سمات القرآن العظيمة وهي الإحكام حتى من جهة الأداء الصوتي .

٥- من خلال ما قامت به هذه الدراسة من تحليل وأستقصاء لأحكام التلاوة وجدت أن هذه الأحكام جاءت مؤكدة لحقيقة قرآنية نصّت على أن القرآن ميسر للذكر، فمؤدى هذه الأحكام الصوتية هو تيسير القرآن للناطق بكلماته وأحرفه من خلال تحقيقها لجانب الأنسجام الصوتي وجانب التخفيف في الأداء الصوتي أيضاً من خلال مجانبة ما هو مستثّقل على اللسان .

المصادر والمراجع

- أبراهيم أنيس ، من اسرار اللغة ، ط ٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة : ٢٠٠٣م) .
- إبراهيم محمد الجرمي، معجم علوم القرآن، ط١، دار القلم (دمشق: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) .
- أحمد الزرقة ، أصول اللغة العربية أسرار الحروف ، ط١ ، دار الحصاد للنشر (دمشق : ١٩٩٣م) .
- ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم (دمشق : ١٩٩٣م) .
- ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع نقلاً عن المكتبة الألكترونية الشاملة.
- ابن السراج ، أصول النحو، د.ط، (د . م : د . ت) .
- أبو محمد صفوت الزيني ، البيان السديد في أحكام القراءة والتجويد ، دار الحديث (القاهرة : د . ت) .
- أبي الفتح المزي ، الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية ، تحقيق جمال السيد رفاعي ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث (د. م : ٢٠٠٥م)
- أحمد بن أحمد الطويل ، تيسير علم التجويد ، ط١، دار كنوز أشبيليا (الرياض: ١٤١٣هـ-٢٠٠٩م) .
- أحمد بن محمد بن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، ط٢، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢) .
- أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، ط١، دار الكتب العلمية (لبنان: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م) .
- أحمد عفيفي ، ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، ط١، الدار المصرية اللبنانية (القاهرة : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- أحمد محمود عبد السميع ، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م) .
- أيمن رشدي سويد ، النور المبين في تجويد القرآن الكريم ، ط ٥ ، دار أفنان (الشارقة : ١٤٢٦هـ) .
- خالد بن عبد الله الازهري ، الحواشي الازهرية في حل الفاظ المقدمة الجزرية، حققه محمد بركات ، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨ م) .
- خالد الأزهري وزكريا الأنصاري ، جامع شروح المقدمة الجزرية ،ط١، دار ابن الجوزي (القاهرة : ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) .

- خير الدين الزركلي ، الأعلام ، ط١٦ ، دار العلم للملايين (بيروت : ٢٠٠٥م) .
- جلال الحنفي ، قواعد التجويد والإلقاء الصوتي وزارة الأوقاف والشوؤون الدينية (العراق : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م) .
- عبد الله بن الحسين العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ط١ ، دار الفكر (دمشق : ١٩٩٥م) .
- عادل نذير بيري ، التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، ط١، مركز البحوث والدراسات الاسلامية (بغداد: ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) .
- عبد البديع النيرباني، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م) .
- عبد العزيز محمد فرحات فيوضات في أصول القراءات العشر من طيبة النشر، ط١ ، مكتبة الإيمان (مصر- ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م) .
- عبد العلي المسؤول ، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به ، ط١، دار السلام (القاهرة : ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) .
- عبد الرحمن بن أسماعيل الدمشقي ، ابراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق : أبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية (د. م: د. ت) .
- عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، في الدراسات القرانية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، دار نهضة مصر (القاهرة : د.ت) .
- عبد الفتاح عبد الغني القاضي شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع ، ط١، دار السلام (القاهرة : ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧) .
- عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي ، هداية القاريء إلى تجويد كلام الباريء ، مكتبة طيبة (المدينة المنورة : ١٤٠٩هـ) .
- عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية ، ط ٣ ، دار السلام (مصر: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م) .
- عبد الفتاح المرصفي ، المختصر الوافي من هداية القاريء إلى تجويد كلام الباريء، أختصره علي محمد الجيوسي ، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م) .
- عبد المجيد الخطيب عمدة المفيد وعدة عبد المجيد في أصول التجويد ، مطابع الجمهورية (الموصل : د. ت) .
- عبد الوارث سعيد تيسير التجويد مع دراسة، ط٩، دار الوفاء (مصر: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

- عثمان بن عمرو بن الحاجب ، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان ، ط١، المكتبة المكية (مكة : ١٤١٥هـ -١٩٩ م) .
- عثمان بن سعيد الداني ، التحديد في صنعة الأتقان والتجويد ، تحقيق : فرغلي سيد عرباوي مكتبة أولاد الشيخ للتراث (د. م : د . ت) .
- عطية قابل نصر، غاية المريد في علم التجويد، ط ٥، دار الحرمين (الرياض: ١٤٠٨هـ).
- عزت عبيد دعاس ، الواضح في شرح المقدمة الجزرية ، ط١ ، دار الارشاد (حمص : ٢٠٠٥ م).
- علي بن عثمان البغدادي ، سراج القاريء وتذكار المقريء المنتهي ، شرح منظومة حرز الاماني ووجه التهاني ، دار الفكر (بيروت : ١٤١٥هـ-١٩٩٥م) .
- علي بن محمد الصفاقسي ، تنبيه الغافلين وارشاد الجاهلين (د. م: د. ت).
- علي الجارم ومصطفى أمين ، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية ، دار المعارف بمصر (القاهرة : د . ت) .
- علي النوري بن محمد الصفاقسي ، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق أحمد محمود الشافعي ، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- عمر عبيد حسنة ، من فقه الاستطاعة ، ط١، المكتب الاسلامي (د. م : ١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م) .
- غانم قدوري الحمد، الشرح الوجيز على المقدمة الجزرية ، ط ١، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي (جدة : ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩م) .
- غانم قدوري الحمد ، الميسر في علم التجويد ، ط١، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية (جدة : ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) .
- رشيد عبد الرحمن العبيدي ، معجم الصوتيات ، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية (بغداد : ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) .
- رضوان بن محمد أبو العيد ، شرح المخللاتي نقلاً عن المكتبة الالكترونية الشاملة من موقع شبكة مشكاة الإسلامية .
- الزجاج ، إعراب القرآن نقلاً عن المكتبة الألكترونية الشاملة .
- سعاد عبد الحميد ، تيسير الرحمن في تجويد القرآن ، ط١، دار بن حزم (القاهرة : ١٤٣١هـ -٢٠١٠م) .
- سيبويه، الدراسة ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١، دار الجيل (د . م : ١٩٩١م) .
- صفوان داوودي ، قواعد التجويد ، ط ١، دار القلم (دمشق : ١٤١٣هـ -٢٠١٠م) .

- محمد أمين عثمان ، دليل الترتيل ، ط١ (د . م : ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م).
- محمد بن أحمد بن جزي ، التسهيل لعلوم التنزيل ، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .
- محمد بن أحمد النجار ، شرح الكوكب المنير ، تحقيق محمد الزميلي وونزيه حماد، ط٢، مكتبة العبيكان (د. م : ١٤١٨هـ-١٩٩٧م) .
- محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ط١ ، دار البيان الحديثة (القاهرة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
- محمد بن بدر الدين الحنبلي ، بغية المستفيد في علم التجويد ، تحقيق عبد الستار فاضل وشيماء يونس (الموصل : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
- محمد بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل دار المعرفة (بيروت : ١٣٩١هـ) .
- محمد بن الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، دار حنون (تونس: ١٩٩٧م) .
- محمد بن عمر الرازي ، مفاتح الغيب ، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) .
- محمد بن محمد الجزري ، التمهيد في علم التجويد ، ط١ ، دار ابن الهيثم (القاهرة: د . ت،).
- محمد بن محمد الجزري ، النشر في القراءات العشر، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) .
- محمد التنوجي، معجم علوم العربية ، ط١، دار الجيل (بيروت: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- محمد سعيد محمد، أحكام تجويد القرآن نقلاً عن المكتبة الالكترونية الشاملة.
- محمد المحمود أبو ريمة ، هداية المستفيد في أحكام التجويد ، ط١ ، دار عمر بن الخطاب (القاهرة : ١٤٢٩ هـ- ٢٠٠٨) .
- محمد محمود حجازي ، الوحدة الموضوعية في القرآن ، ط٢ ، دار التفسير ١٤٢٤(د . م : هـ - ٢٠٠٤م) .
- محمد يحيى سالم الجبوري ، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية ، ط١، دار الكتب العلمية (بيروت : ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) .
- محمود خليل الحصري ، أحكام قراءة القرآن الكريم ، ط١، مركز فجر للطباعة (القاهرة : ٢٠٠٥م) .
- محمود شملول ، أعجاز رسم القرآن وإعجاز التلاوة ، ط١، دار السلام (القاهرة : ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) .

- مصطفى سليمان الطائي ، بداية البداية في أحكام التجويد وهي الغاية، دار الكتب والوثائق ببغداد (الموصل : ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) .
- مكي بن ابي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة ، تحقيق أسامة هيثم عطايا، دار الفارابي (دمشق : ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) .
- ملا علي القاري المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية ، تحقيق أسامة عطايا ، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) .
- نادر موسى ، قواعد وأحكام التلاوة والتجويد للمتعلم والمستفيد ، ط١، دار الإسراء (عمان : ٢٠٠٤م).
- هيام كريدية ، الألسنية الفروع والمبادئ والمصطلحات ، ط٢ (بيروت :١٤٢٩) .
- يحيى عبد الرزاق الغوثاني ، علم التجويد أحكام نظرية وملاحظات تطبيقية ط٤ ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (دمشق : ٤٢٥هـ -٢٠٠٤م) .

The Reason of Judgment and Naming in Recitation by Narrative of Hafs An Asim on The Way of El Shatby

Dr. Abdullah Ali Abbas Al Hadidi

University of Mosul / College of Education for Human sciences

Abstract

The search searched the study in account terms and the voice of the nature of performance verbal text quranic in terms of diversity convergence some of the vote in the nature of performance her differences in other because own nature character adjective who to control the nature of performance can not be exceeded without regard to this privacy**.**